عالم المال

ندعم قرارك

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 890 • الأحد 10 مايو 2026 م

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

10 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

وسط تحولات قوية في أسعار الفائدة..

متوسط عوائد الشهادات الادخارية بالبنوك يقترب من 23 % خلال 5 سنوات

هشام الجمل رئيس جمعية مستثمري الطاقة الشمسية ببنبان:

الدولة تستهدف إضافة 9000 ميجاوات طاقة متجددة لشبكة الكهرباء.. وتأمل في خفض الرسوم الجمركية إلى 2 %

حازم المنوفي عضو شعبة المواد الغذائية:

لا صحة لوقف استيراد الدواجن وزيادة المعروض أعادت الاستقرار للأسعار محليا

خالد فكري سكرتير شعبة المخابز بغرفة القاهرة التجارية:

انخفاض الدولار وهدوء الأسواق وراء تراجع الدقيق 500 جنيه في الطن.. ومنظومة الخبز بلا أزمات

التصدير العقاري يتحول إلى رافد للدولار.. هل انتقلت السوق من «البيع السهل» إلى المنافسة العالمية؟

"بطاريات التخزين" توفر 7 مليارات دولار من الغاز سنويا.. وترفع مساهمة الطاقة المتجددة في الكهرباء لـ45 %

مصر تفرض رسوما على صادرات الأسمدة وتراهن على الزراعة الحيوية والتوسع الأفقي لتعزيز الأمن الغذائي

الذهب الأصفر يربح الرهان..

التسعير المبكر ورفع أسعار التوريد ينعشان زراعة القمح بإضافة 500 ألف فدان جديد

رسالة ثقة جديدة في الاقتصاد المصري..

تجديد الوديعة الكويتية يدعم استقرار النقد الأجنبي ويخفف ضغوط الالتزامات الخارجية

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

وسط تحولات قوية في أسعار الفائدة..

متوسط عائد الشهادات الادخارية يقترب من 23 % خلال 5 سنوات

محمد أنيس:

ارتفاع العائد وراء الإقبال على الشهادات البنكية

بلغ متوسط العائد السنوي على الشهادات الادخارية، في غضون ٥ سنوات، نحو ٢٢,٩٪، وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٦، وفقا لحساب المتوسط الحسابي لأعلى عوائد سنوية معلنة خلال كل عام.

وجاء هذا المتوسط بعد تسجيل أسعار فائدة بلغت ١٨٪ في عام ٢٠٢٢، و٢٥٪ في عام ٢٠٢٣، و٢٧٪ في كل من عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، قبل أن يتراجع إلى ١٧,٥٪ خلال عام ٢٠٢٦.

وسجلت أعلى أسعار فائدة في مصر خلال عام ٢٠٢٢ عوائد على شهادات ادخار استثنائية وصلت إلى ١٨٪ سنويا، والتي طرحها بنك مصر والبنك الأهلي المصري في مارس ٢٠٢٢، تبعتها شهادات بعوائد مرتفعة بنهاية العام وصلت إلى ١٧,٢٥٪، كما شهد العام رفعا تدريجيا في أسعار الفائدة الرسمية من جانب لجنة السياسة النقدية لتصل إلى ١١,٢٥٪ للإيداع و١٢,٢٥٪ للإقراض في مايو ٢٠٢٢.

وخلال عام ٢٠٢٣، سجلت أعلى أسعار فائدة في مصر مستويات تاريخية تراوحت بين ٢٢٪ و٢٥٪، وطرحتها البنوك الحكومية، ومنها البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك ناصر، في بداية العام ونهايته.

واتخذ البنك المركزي حينها سياسة نقدية تشديدية للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، ليبدأ العام بفائدة بلغت ١٦,٢٥٪ للإيداع وينهيه عند ١٩,٢٥٪ للإيداع.

وجاء أعلى عائد على شهادات الادخار خلال عام ٢٠٢٤ عبر طرح البنك الأهلي المصري وبنك مصر شهادات ادخار «طلعت حرب» والشهادة البلاتينية بعائد يصل إلى ٢٧٪ سنويا يصرف في نهاية المدة.

وشهد سعر الفائدة الرسمي من جانب البنك المركزي المصري خلال العام نفسه ارتفاعا كبيرا، حيث رفع البنك المركزي الفائدة بمقدار ٨٪ على مرحلتين، لتصل إلى ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض.

وفي عام ٢٠٢٥، تصدرت شهادات الادخار في البنوك الحكومية، الأهلي ومصر، قائمة العوائد المرتفعة، حيث وصلت إلى ٢٧٪ سنويا في الشهادات السنوية، بينما تراوحت العوائد المتدرجة بين ٢١٪ و٢٦٪ للسنة الأولى.

وشهدت أسعار الفائدة الرسمية في مصر خلال العام نفسه توجها نحو الخفض التدريجي، حيث اتخذ البنك المركزي المصري قرارات متتالية لخفض أسعار الفائدة، لتتحرك من مستويات مرتفعة إلى مستويات أقل قرب ٢٠٪ و٢١٪ بنهاية العام.

وبلغ متوسط أعلى عائد سنوي لشهادات الادخار البنكية خلال العام الجاري ٢٠٢٦ نحو ١٧,٥٪، حيث طرح كل من البنك الأهلي المصري وبنك مصر شهادات متدرجة العائد تبدأ بعائد ٢٢٪ في السنة الأولى، ثم ١٧,٥٪ في السنة الثانية، و١٣٪ في السنة الثالثة.

وفي مطلع العام الجاري، قرر البنك المركزي المصري خفض أسعار الفائدة بنسبة ١٪ في أولى اجتماعاته، ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى ١٩٪ و٢٠٪ على التوالي.

وعلق الدكتور محمد أنيس، الخبير المصرفي، على تسجيل متوسط العائد السنوي على الشهادات الادخارية عند نحو ٢٢,٩٪ خلال الفترة من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٦، موضحا أن هذا المستوى من العائد يفسر إقبال شريحة كبيرة من الأفراد على تلك الأوعية الادخارية، خاصة في ظل بحثهم عن الأمان والاستقرار.

وأضاف أنه من الصعب تفضيل وعاء استثماري بعينه، سواء كان الشهادات البنكية أو الذهب أو العقار أو الاستثمار في البورصة، نظرا لاختلاف كل أداة عن الأخرى من حيث مستوى المخاطرة والعائد المتوقع، لأن الأمر يرتبط في الأساس بطبيعة كل فرد ومستوى تقبله للمخاطر.

وأشار إلى أن هناك فئة تكون شهية المخاطرة لديها شبه منعدمة، أي أنها لا ترغب في تحمل أي قدر من المخاطرة حتى وإن كان ذلك يعني الحصول على عائد أقل، وهي فئة كبيرة موجودة في كل المجتمعات، موضحا أن الشهادات البنكية تعد خيارا مناسبا لمن يبحث عن الأمان الكامل ولا يرغب في التعرض لأي تقلبات.

وتابع: «أما من لديه استعداد لتحمل قدر بسيط من المخاطرة مقابل تحقيق عائد أعلى، فيمكنه التفكير في بدائل أخرى مثل الاستثمار في البورصة المصرية أو القطاع العقاري أو صناديق الذهب، خاصة أن صناديق الذهب في مصر تعد بمثابة استثمار غير مباشر في الذهب، حيث تعادل في قيمتها امتلاك الذهب الفعلي مثل السبائك، لكنها أكثر سهولة في التعامل».

وأشار إلى أنه في حالة الاستثمار العقاري يفضل التوجه نحو شراء وحدات قابلة للتأجير، بما يضمن تحقيق دخل دوري، إلى جانب الحفاظ على قيمة الأصل مع مرور الوقت.

وأكد أن الذهب والعقار يعدان من الأدوات التي تساعد على التحوط ضد التضخم وتحقيق عائد، وإن كان ذلك مصحوبا بدرجة محدودة من المخاطر.

وفيما يتعلق بالفئة الثالثة، أكد أنها الفئة التي تمتلك شهية مخاطرة مرتفعة، مصحوبة بوعي وفهم جيد بالاقتصاد، مثل مفاهيم التضخم والمالية العامة والضرائب والديون، بالإضافة إلى القدرة على قراءة القوائم المالية وتحليل أداء الشركات.

وأوضح أن هذه الفئة يمكنها التوجه إلى الاستثمار في البورصة، حيث توجد فرص لتحقيق عوائد أعلى مقارنة بباقي الأدوات، ولكن في المقابل ترتفع احتمالات الخسارة.

واختتم بأن تحديد الأداة الاستثمارية الأنسب يظل مرهونا بثلاثة عوامل رئيسية، تتمثل في مستوى المخاطرة الذي يمكن للفرد تحمله، وهدفه من الاستثمار، إلى جانب المدة الزمنية للاستثمار، على حد وصفه.

مي رفاعي

البنك الزراعي المصري يطلق حملة لتشجيع موظفيه للتبرع بالدم بالتعاون مع وزارة الصحة

أطلق البنك الزراعي المصري حملة لتشجيع موظفيه للتبرع بالدم بمقره الرئيسي في الدقي، وذلك في إطار استراتيجيته الشاملة للمسؤولية المجتمعية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان ممثلة في خدمات نقل الدم القومية، بهدف دعم المنظومة الصحية في مصر، وتعزيز استدامة بنوك الدم، بما يضمن توافر الاحتياطي الآمن من الدم ومشتقاته للمستشفيات وحالات الطوارئ.

وتأتي هذه المبادرة ضمن توجه البنك الزراعي المصري، نحو تبني رؤية استراتيجية للمسؤولية المجتمعية تقوم على إحداث تأثير فعلي ومستدام في المجتمع، من خلال دعم القطاعات الحيوية وعلى رأسها القطاع الصحي، بما يتماشى مع أولويات الدولة وخطط التنمية المستدامة وتعزيز جودة حياة المواطنين.

وتهدف الحملة التي انطلقت تحت شعار «قطرة منك.. حياة لغيرك « ضمن مسيرة «سكة خير» التي أطلقها البنك مارس الماضي، إلى تعزيز ثقافة التبرع بالدم بين موظفي البنك، وتحويله إلى سلوك مؤسسي مستدام، يعكس وعيهم بدورهم في دعم المجتمع والمساهمة في إنقاذ الأرواح، إلى جانب ترسيخ مفهوم المسؤولية الجماعية داخل بيئة العمل، وتعزيز روح الانتماء، بما يجعل من المشاركة قيمة يومية داخل المؤسسة.

كما تسلط الحملة الضوء على الأثر الإنساني للتبرع بالدم، حيث تشير التقديرات الطبية إلى أن وحدة دم واحدة يمكن أن تسهم في إنقاذ حياة ما يصل إلى ثلاثة أشخاص، إلى جانب فوائده الصحية من خلال تنشيط الدورة الدموية، وتحفيز إنتاج خلايا دم جديدة، مع التأكيد على أن التبرع إجراء آمن تماما بعد إجراء فحوصات طبية دقيقة للمتبرعين.

من جانبها، أكدت ميرا يوسف، رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي بالبنك الزراعي المصري، أن هذه الحملة تأتي إيمانا من إدارة البنك بأهمية المشاركة المجتمعية الفعالة، كما تجسد التزام البنك بتحويل مبادرات المسؤولية المجتمعية إلى أثر مستدام وملموس.

وأشارت إلى أن ترسيخ ثقافة العمل التطوعي والعطاء الإنساني لدى الموظفين يعد تجسيدا حقيقيا للانتماء والإيثار، من خلال تعزيز ثقافة التبرع بالدم والمساهمة في هذا العمل الإنساني، ومساندة للمرضى ممن يحتاجون للدم بجميع المستشفيات، إلى جانب الأثر الإيجابي للتبرع بالدم وفوائده الصحية والانسانية على المتبرعين.

وأضافت أن البنك يضع صحة وسلامة موظفيه ضمن أولوياته المؤسسية، ويعمل على دمجها في خططه التنموية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، مؤكدة أن التعاون بين البنك الزراعي المصري ووزارة الصحة والسكان ممثلة في خدمات نقل الدم القومية، يمثل نموذجا للتكامل المؤسسي الذي يدعم استمرارية المبادرات الصحية، ويوسع نطاق تأثيرها على مستوى الجمهورية، مع تشجيع الموظفين على نقل ثقافة التبرع بالدم إلى أسرهم ومحيطهم الاجتماعي، لتعزيز الوعي المجتمعي.

واختتمت أن هذه الخطوة تمثل بداية لتوسيع نطاق المبادرات الصحية، وتعزيز الشراكة مع وزارة الصحة خلال الفترة المقبلة، للمساهمة في تقديم رعاية صحية لائقة لكافة فئات المجتمع.

لصالح شركة درايف للتمويل والخدمات المالية غير المصرفية

البنك التجاري الدولي يتمم الإصدار السابع لسندات توريق بـ2.175 مليار جنيه

أعلن البنك التجاري الدولي مصر إتمام الإصدار السابع من سندات التوريق لصالح شركة درايف للتمويل والخدمات المالية غير المصرفية، بقيمة إجمالية بلغت ٢,١٧٥ مليار جنيه مصري، في خطوة تعكس التزام البنك بدعم الشركة في تعزيز سيولتها النقدية مما يدعم خططها التوسعية في السوق المصري.

وشهد الإصدار تعاونا بين عدد من المؤسسات المالية، حيث قام البنك التجاري الدولي، بالشراكة مع البنك العربي الأفريقي الدولي، بدور المستشار المالي والمروج ومدير الإصدار الرئيسي. كما قام كل من بنك البركة والبنك المصري الخليجي بدور ضامني التغطية، في حين تولى البنك المصري الخليجي مهمتي أمين الحفظ ومتلقى الاكتتاب.

وشارك في العملية كل من بنك نكست وشركة العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات، بينما تولى مكتب الدريني وشركاه دور المستشار القانوني، وقام مكتب بيكر تلي محمد هلال ووحيد عبد الغفار بدور مراقب حسابات الإصدار.

وفي هذا الصدد، صرح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي للبنك التجاري الدولي، قائلا: «هذه الصفقة تأتي استكمالا لمسيرة التعاون المثمر وامتدادا لسلسلة من العمليات الناجحة التي نفذها البنك مع شركة درايف للتمويل والخدمات المالية غير المصرفية، مما يعكس قوة الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين. لقد نجحنا معا في تنفيذ سبع عمليات توريق، ليصبح هذا التعاون نموذجا مستداما يؤكد عمق الثقة المتبادلة، وبذلك نحرص على قوة الشراكة واستمراريتها من خلال ابتكار حلول تمويلية متطورة تدعم خطط النمو الطموحة للشركة، بما يعكس التزامنا لمواكبة التطور المستمر في قطاع التمويل في مصر".

وتم طرح الإصدار على ثلاث شرائح؛ بلغت قيمة الشريحة الأولى ٧١١,٢٢٥ مليون جنيه مصري بمدة استحقاق ١٢ شهرا، بتصنيف ائتماني P1 من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين (MERIS)، بينما بلغت قيمة الشريحة الثانية ١,١٦٨ مليار جنيه مصري بمدة استحقاق ٣٦ شهرا وتصنيف ائتماني AA، فيما بلغت قيمة الشريحة الثالثة ٢٩٥,٨ مليون جنيه مصري بمدة استحقاق ٥٧ شهرا وتصنيف ائتماني A.

ڤاليو تحصل على موافقة الرقابة المالية لتأسيس نشاط تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

وليد حسونة

أعلنت ڤاليو، الشركة الرائدة لتكنولوجيا الخدمات المالية في مصر، حصولها على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) لتأسيس نشاطها المخصص لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل هذه الخطوة الاستراتيجية توسعا لقدرات الشركة التكنولوجية المتميزة في مجال إقراض الشركات، مما يفتح قناة تمويل حيوية للشركات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد المصري.

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة، إلا أن الوصول إلى التمويل الرسمي يبقى أحد أكبر التحديات التي تواجهها. يعاني العديد من أصحاب الأعمال من صعوبة تأمين رأس المال في الأوقات المناسبة، مما يؤثر سلبا على قدرتهم على التوسع التشغيلي وإدارة رأس المال العامل والمنافسة بفعالية.

كم أن دخول ڤاليو إلى هذا المجال يعد بمثابة فتح باب جديد لتقديم خدمات سريعة تعتمد على الذكاء المعلوماتي، وتيسير الوصول إلى مزايا قطاع التمويل. هذا الأمر يعزز من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحصول الخدمات التمويلية، لتحقيق تطلعاتهم المالية.

ويكمن في جوهر هذا التوسع ميزة تنافسية فريدة، وهي شبكة تجار ڤاليو الحالية؛ فمن خلال بناء علاقات عميقة وغنية بالبيانات مع التجار عبر منظومتها الشاملة، تتمتع ڤاليو بمكانة فريدة لتقييم الجدارة الائتمانية بدقة وكفاءة تفوق ما يمكن أن يقدمه المقرضون التقليديون.

وسيتم الآن توظيف خوارزميات التقييم الائتماني والتحليلات المتقدمة للبيانات التي تم صقلها عبر سنوات من الريادة في قطاع التمويل الاستهلاكي لتقييم وتلبية احتياجات تمويل الأعمال، مما يتيح موافقات أسرع، وتسعيرا أكثر دقة وفقا للمخاطر، وتجربة رقمية سلسة لأصحاب الأعمال.

وفي هذا السياق، صرح وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لڤاليو، قائلا: «يمثل تأسيس نشاط تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تطورا طبيعيا ومدروسا لمهمتنا. لقد أمضينا سنوات في بناء الثقة مع شبكة تجارنا وتطوير البنية التحتية للبيانات لفهم سلوكهم المالي بشكل أفضل من أي جهة أخرى. يمكننا الآن تحويل هذه الرؤى إلى وصول فعلي لرأس المال، مما يساعد الشركات التجارية على التوسع، واستدامة عملياتها، وإطلاق كامل إمكانياتها. هذه ليست مجرد تدفقات إيرادات جديدة لشركة ڤاليو، بل هي مساهمة ملموسة في المنظومة الاقتصادية الأوسع التي نعمل فيها".

وتمتد أهمية هذا التطور إلى ما هو أبعد من مسار نمو ڤاليو الخاص؛ فمن خلال توجيه التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، تساهم «ڤاليو» في خلق فرص العمل، وتعزيز مرونة سلاسل التوريد، وتحويل الشركات التي عملت تاريخيا خارج نطاق الائتمان المؤسسي إلى القطاع الرسمي. وبالنسبة للتجار ضمن شبكة ڤاليو بشكل خاص، يمثل هذا المرفق تحولا جذريا، حيث ينتقلون من كونهم شركاء معاملات إلى عملاء أعمال مدعومين بالكامل مع إمكانية الوصول إلى الأدوات المالية اللازمة للنمو.

ويعزز هذا التوسع استراتيجية ڤاليو الأوسع للتطور إلى منصة خدمات مالية شاملة، مما يعمق وجودها في مشهد تكنولوجيا الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع خلق قيمة متزايدة لمنظومتها من التجار والشركاء والمساهمين على حد سواء.

مع بنك أبوظبي التجاري مصر و«saib»..

بنك مصر يقود تحالفا مصرفيا لمنح تمويل مشترك بـ3 مليارات جنيه ونحو 35 مليون دولار لتمويل إنشاء وتجهيز مستشفى أندلسية أكتوبر

نجح تحالف مصرفي بقيادة بنك مصر بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل ووكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك الحساب والمقرض، وبمشاركة كل من بنك أبو ظبي التجاري مصر (ADCB) بصفته مرتب رئيسي ومقرض وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية (saib) بصفته مرتب رئيسي ومقرض، في ترتيب تمويل مشترك لصالح شركة مستشفى أندلسية أكتوبر بإجمالي مبلغ يقدر بنحو ٣ مليارات جنيه مصري وأكثر من ٣٥ مليون دولار أمريكي، وبمدة تمويل تصل الى ١٠ سنوات وذلك لتمويل إنشاء وتجهيز مستشفى متكامل بمدينة السادس من أكتوبر تحت مظلة مجموعة مستشفيات أندلسية.

ويتم تنفيذ المشروع على مساحة إجمالية تبلغ نحو ١٨,١٥٠ متر مربع، بطاقة استيعابية تصل إلى ٢٢٥ سريرا و٥٠ عيادة خارجية، بما يعكس حجم الاستثمار في المشروع وأهميته في دعم منظومة الرعاية الصحية في مصر.

وقد تم التوقيع يوم الاربعاء ٦ مايو ٢٠٢٦ بحضور هشام عكاشه - الرئيس التنفيذي لبنك مصر، إيهاب السويركي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك أبو ظبي التجاري - مصر (ADCB)، و أفضل نجيب الرئيس التنفيذي لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية (saib)، والدكتور حازم درويش زقزوق -الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة أندلسية صحة في مصر والسعودية، إلى جانب لفيف من قيادات البنوك المشاركة في التمويل والمجموعة.

وصرح هشام عكاشه - الرئيس التنفيذي لبنك مصر « إن مشاركة بنك مصر في هذا التمويل تعد استمرارا لدوره الريادي في قيادة التحالفات المصرفية الداعمة لمختلف المشروعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع الصحي، والذي يعد من أهم ركائز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، مشيرا إلى حرص البنك على تمويل المشروعات التي تسهم في تطوير البنية التحتية الطبية وتوفير خدمات صحية متطورة وفقا لأعلى المعايير العالمية، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وخطط التنمية المستدامة، وأشاد هشام عكاشه بالتعاون المثمر بين فرق العمل بالبنوك المشاركة الذى يعكس الاحترافية والكفاءة في تنفيذ التمويلات المشتركة، مشيرا إلى أن الكفاءات المصرفية المدربة تظل ركيزة أساسية في نجاح العمليات التمويلية.

في هذا السياق، صرح الدكتور حازم زقزوق، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة أندلسية صحة في مصر والسعودية - أن المجموعة تمتلك اصول مدارة(AUM) بمليار دولار، وأن تمويل مشروع مستشفى أندلسية أكتوبر يمثل استثمارا محوريا ضمن خطة النمو طويلة الأجل لمجموعة أندلسية صحة، وتجسيدا حيا لثقة المؤسسات المالية في النموذج التشغيلي للمجموعة، وقدرتها على تنفيذ مشروعات صحية كبرى تعتمد على نموذج يحقق كفاءة في الاستثمار والتنفيذ. ويأتي هذا المشروع ضمن برنامج استثماري متكامل يستهدف تعزيز وتوسيع الطاقة التشغيلية للمجموعة في مصر، وصولا إلى مضاعفة قدراتها الحالية على المدين المتوسط والطويل.

وأضاف أن المشروع يأتي استجابة للنمو المتسارع في غرب القاهرة، والطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة في المنطقة، وأنه يمثل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة في تطوير منظومة الرعاية الصحية المتكاملة، من خلال الجمع بين الخبرة الطبية المتخصصة، والتكنولوجيا الحديثة، والتصميمات الذكية، والكفاءة التشغيلية، بما يدعم استدامة الأداء، ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأوضح أن هذا النموذج يتيح ربط مراحل التصميم والتطوير بكفاءة التشغيل منذ البداية، بما يضمن جاهزية المنشأة لتحقيق أعلى مستويات الأداء، ويسهم في تقليص الفترة بين تطوير المشروع وتشغيله بشكل ملحوظ مقارنة بالمعدلات التقليدية في القطاع.

كما أكد أن المشروع، الذي يمتد على مساحة إنشائية شاسعة تبلغ ١٨ ألف متر مربع، بطاقة استيعابية تتخطى المائتي سرير وعشرات العيادات المتخصصة، يمثل إضافة نوعية للبنية التحتية الطبية في منطقة غرب القاهرة، ونقطة انطلاق نحو بيئة استشفائية متكاملة تسهم في توفير فرص عمل حقيقية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

واختتم تصريحه بتثمين دعم التحالف المصرفي، مؤكدا أن مجموعة أندلسية صحة تنظر إلى هذا المشروع باعتباره استثمارا في الإنسان قبل البنية التحتية، وتأكيدا على ثقة القطاع المالي في رسالة المجموعة، وقدرتها على تحويل الطموحات إلى واقع ملموس يليق بالمجتمع ويخدم احتياجاته المستقبلية.

وصرح إيهاب السويركي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك أبو ظبي التجاري مصر قائلا: «تأتي مشاركة البنك في هذا القرض المشترك في إطار التزامنا المستمر بالتمويل المستدام وتوجهنا نحو دعم المشروعات الهامة ذات الأثر البيئي والمجتمعي والتي تخدم المنظومة القومية، حيث يسهم هذا القرض بمشاركة كبرى البنوك لصالح مستشفى أندلسية في تطوير منظومة صحية أكثر كفاءة وشمولا. كما تعكس هذه المشاركة على صعيد أخر جهود البنك المتواصلة في تقديم منتجات تمويلية مستدامة والتي كان لها الاثر في زيادة محفظة البنك للتمويل المستدام بشكل كبير على مدار الأعوام الماضية، مما يعكس التزام البنك بدمج مبادئ الاستدامة في صميم أنشطته وبما يدعم رؤية مصر ٢٠٣٠ ويحقق قيمة مستدامة للمجتمع".

وقال أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية – saib، إن مشاركة البنك في تلك العملية التمويلية تأتي من خلال القيام بدور مرتب ومقرض رئيسي، لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية (بالجنيه المصري) وذلك بحصة تبلغ ٦٠٠ مليون جنيها مصريا من إجمالي التمويل البالغ ٢,٩١٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى تمويل جزء من التكلفة الاستثمارية (بالدولار الأمريكي) وذلك بحصة تبلغ ١٠ ملايين دولار من إجمالي التمويل البالغ ٣٥,٣٦٦ مليون دولار، مشيرا إلى أن مدة القرض تصل إلى ١٠ سنوات.

كما أشار إلى أن القطاع الطبي يمثل قاطرة رئيسية للنمو الاقتصادي، لكونه أحد أكثر القطاعات الاقتصادية تحفيزا للأنشطة الاقتصادية، موضحا أن دعم المؤسسات المصرفية لهذه المشروعات يسهم في تنشيط الاقتصاد القومي وزيادة الناتج المحلى الإجمالي.

هذا وتؤكد البنوك المشاركة في التمويل حرصها على دعم القطاع الصحي باعتباره أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، كما تلتزم بدورها في تمويل المشروعات التي تسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، ومساندة كافة الأنشطة التي تساهم في خلق حياة أفضل للمواطن المصري.

رسالة ثقة جديدة في الاقتصاد المصري..

تجديد الوديعة الكويتية يدعم استقرار النقد الأجنبي ويخفف ضغوط الالتزامات الخارجية

جددت الكويت وديعة بقيمة مليارى دولار لدى البنك المركزي المصري لمدة عام إضافي، في خطوة تعكس استمرار الدعم الخليجي للاقتصاد المصري وتعزز من قوة الاحتياطي النقدي الأجنبي في مواجهة الالتزامات الخارجية المتزايدة.

ويأتي التمديد في توقيت بالغ الأهمية، مع سعي الدولة للحفاظ على استقرار سوق الصرف وتوفير السيولة الدولارية اللازمة لتغطية الواردات وسداد أقساط الديون، بما يمنح الاقتصاد مساحة أكبر لامتصاص الضغوط الخارجية.

محمد عبدالعال:

الودائع الخليجية صمام أمان للاقتصاد

وليد عادل:

يمنح «المركزي» مساحة أمان دولارية

ويرى خبراء مصرفيون أن القرار يحمل رسائل ثقة قوية للمؤسسات الدولية والأسواق، ويؤكد متانة العلاقات الاقتصادية بين مصر والكويت، خاصة مع استمرار الودائع الخليجية كأحد أبرز أدوات دعم الاستقرار النقدي والمالي خلال فترات التحديات الاقتصادية.

بدوره قال محمد عبد العال الخبير المصرفي، إن الودائع التاريخية لدول الخليج تعتبر وثاق تاريخي بين مصر ودول الخليج ورباط للتعاون الاقتصادي.

وأكد أن تلك الودائع منذ فترة كبيرة لدى البنك المركزي تدعم الاقتصاد المصري من خلال دعم الاحتياطي النقدي ودعم السيولة من النقد الأجنبي.

وأضاف أنه خلال السنوات الماضية الأخيرة تعرضت مصر لعدد من الصدمات والأزمات الخارجية كانت تؤثر على توافر النقد الأجنبي وكانت تلك الودائع بمثابة صمام أمان في أشد الفترات لتغطيتها الاحتياجات من الصادرات وكانت ولازالت تدعم الاحتياطي النقدي.

وذكر عبد العال، أن قيمة الودائع الخليجية لدى مصر طويلة الأجل تقدر بنحو ٩,٣ مليار دولار، فضلا عن تحويل نحو ١١ مليار دولار من ودائع الإمارات إلى استثمارات مباشرة خلال الأشهر الماضية، وهذا تطور لافت وهام بتحويل المبالغ من ودائع يحصل الطرف الآخر على عائد استثماري منها إلى استثمار مباشر يوسع مكاسب الدولتين.

ويرى أن تمديد الوديعة أبلغ رد على الشائعات والادعاءات بمنصات التواصل الاجتماعي، التي كانت تروج لسحب أو تقليل قيمة الوديعة، مؤكدا أن هذا تأكيد جديد لثقة الكويت في مصر ودعم لاقتصادها.

وشدد على أن ذلك التمديد سيدعم الاقتصاد المصري على كل المؤشرات، خاصة الاحتياطي النقدي، ويعزز من فرص التعاون في المستقبل سواء بالاستمرار في الودائع أو تحويلها لاستثمارات تزيد الشراكة بين الكويت ومصر.

ومن ناحيته قال الدكتور وليد عادل الخبير المصرفي، إن هذه الخطوة تمنح البنك المركزي مساحة أمان دولارية دون الحاجة إلى سداد المبلغ المستحق فورًا مما يخفف الضغط على السيولة من النقد الأجنبي في توقيت تواجه فيه مصر التزامات خارجية كبيرة وأقساط ديون مرتفعة.

وأضاف أن قيمة الوديعة المشار إليها التي كانت ستخرج من الاحتياطي ستظل داخل خزائن المركزي وهو ما يدعم قدرة الدولة على تدبير احتياجات الاستيراد وسداد الالتزامات الدولية.

وشدد على أن التجديد يسهم بشكل مباشر في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي أو على الأقل منع تآكله لأن هذه الودائع تحتسب ضمن مصادر القوة التمويلية التي تعزز ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين في قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

أما على مستوى سوق الصرف فإن الرسالة الأهم هنا نفسية قبل أن تكون رقمية فاستمرار الدعم الكويتي يعني أن هناك غطاءً عربيًا مسانِدًا للجنيه ما يقلل من مخاوف نقص الدولار ويحد من المضاربات أو القفزات الحادة في السوق الموازية وعلى الرغم أن الوديعة وحدها لا تعني انخفاضًا فوريًا في سعر الدولار لكنها تمنح السوق هدوءًا وتمنع عودة سيناريوهات التوتر العنيف.

ولفت إلى أن تجديد الوديعة ليس مجرد رقم مالي بل شهادة ثقة خليجية جديدة تمنح الاقتصاد المصري وقتًا إضافيًا لالتقاط الأنفاس.

وكان أعلن البنك المركزي المصري عن تجديد الكويت وديعة بقيمة مليارى دولار لمدة عام إضافي، وفقًا لتقرير «الوضع الخارجي للاقتصاد المصري» الصادر عنه.

وأوضح التقرير أن الوديعة التي كان من المقرر استحقاقها في سبتمبر ٢٠٢٥ تم تجديدها لمدة عام، ليصبح موعد استحقاقها سبتمبر المقبل.

وأشار إلى وجود وديعتين كويتيتين لدى البنك المركزي بقيمة إجمالية ٤ مليارات دولار، إحداهما بقيمة مليارى دولار كانت تستحق في أبريل الماضي ولم يتحدد موقفها بعد، إلى جانب وديعة أخرى مماثلة ممتدة حتى سبتمبر ٢٠٢٦.

وكشف التقرير أن إجمالي ودائع الدول العربية طويلة الأجل لدى البنك المركزي المصري استقر دون تغيير عند ٩,٣ مليار دولار، منها ٥,٣ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٤ مليارات دولار من دولة الكويت.

كشف تقرير الوضع الخارجي عن أرصدة ودائع الدول العربية طويلة الأجل، لدى البنك المركزي المصري بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مؤكدا أن الأرصدة ظلت دون تغيير عند ٩,٣ مليار دولار منها ٥,٣ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٤ مليارات دولار من الكويت.

ويوجد لدى البنك المركزي وديعتين بقيمة ٤ مليارات دولار كان من المفترض استحقاق واحدة بقيمة مليارى دولار في أبريل الماضي ولم يتحدد موقفها بالتقرير، بجانب مدة وديعة أخرى بقيمة مليارى دولار حتى سبتمبر ٢٠٢٦، وتستحق ودائع السعودية والبالغة ٥,٣ مليار دولار في شهر أكتوبر بالعام الجاري.

زياد الحامدي

لتقديم خدمات متكاملة لعملاء الأهلي بلاتينم..

البنك الأهلي المصري: شراكة جديدة مع شركتي ترابط لتكنولوجيا الاتصالات وماستر ترافل

أعلن البنك الأهلي المصري عن شراكة جديدة مع شركتي "ترابط لتكنولوجيا الاتصالات" و«ماستر ترافل" بهدف تقديم باقة متكاملة من الخدمات الإدارية والحكومية التي تسهل على عملاء الأهلي بلاتينم إنهاء جميع مطالباتهم الخاصة بالمصالح الحكومية، بالإضافة إلى خدمات السفر والسياحة المتكاملة من خلال تطبيق "NBE Platinum Concierge.

وصرحت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، بأن هذه الشراكة تأتي ضمن استراتيجية البنك لتعزيز تجربة العملاء ورفع مستوى الخدمات المتميزة المقدمة لهم، مع تقديم حلول عملية مبتكرة وسريعة تلبي احتياجاتهم اليومية والمهنية وتعزز تجربتهم المصرفية، إضافة إلى دمج الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء مع الخدمات السياحية والحكومية بما يضيف قيمة حقيقية لتجربة العميل ويعزز مكانة البنك في السوق.

وأضاف كريم سوس رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري أن هذه الشراكة تهدف إلى تقديم خدمات متكاملة توفر الوقت والجهد، مع إدارة موحدة لكل الخدمات عبر تطبيق البنك الأهلي بلاتينم "NBE Platinum Concierge"، بما يسهم في تسهيل تعاملات العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد، موضحا أن هذه الشراكة تمثل نقلة نوعية في تقديم خدمات البنك تجمع كل الخدمات تحت مظلة واحد لتسهيل حياة العميل وضمان تجربة سلسة ومتميزة.

ومن جانبه أعرب الدكتور محمد عبد الدايم رئيس مجلس إدارة شركتي «ترابط لتكنولوجيا الاتصالات » و«ماستر ترافيل» عن اعتزازه بالشراكة مع البنك الأهلي المصري كونه أكبر المؤسسات المالية في مصر بقاعدة ضخمة من العملاء والتي تعتبر الاكبر علي الإطلاق في القطاع المصرفي، مشيرا إلى ما تملكه الشركة من كوادر متخصصة وتقنيات متطورة لتقديم الخدمات المتكاملة والتي كانت محل فخر من كل الجهات التي تتعامل معنا بما فيها مؤسسات الدولة.

وأضاف أن الشركة حريصة على التعاون مع البنك الأهلي المصري لتقديم الأفضل دائما فيما يخص خدمات الإقامة ومتابعة الطلبات والتجديدات والإدارة الكاملة للحالة والمسار السريع وخدمات المطارات وأختام التسجيل بالمطار تسهيلا لحركات سفر العملاء، وكذلك الخدمات الحكومية والجوازات والهجرة والجنسية، وتصاريح العمل وخدمات الأحوال المدنية بما يضمن سرعة ودقة إنجاز المعاملات، إضافة لتقديم خدمات سياحية متكاملة تشمل حجز الطيران والفنادق بأفضل الأسعار وأكفأ الخدمات كذلك المساعدة في الحصول علي التأشيرات وتوفير خيارات عديدة ومتميزة للبرامج السياحية وخدمات النقل من وإلي المطارات والفنادق بمعايير جودة عالمية.

بالتعاون مع صناع الخير..

بنك القاهرة يطلق مشروعا تنمويا متكاملا لدعم أهالي قرية الكلح بأسوان

في إطار التزامه بدعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التمكين الاقتصادي، قام بنك القاهرة بإطلاق مشروع تنموي متكامل لدعم أهالي قرية الكلح - مركز إدفو بمحافظة أسوان، وذلك بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية، ضمن مبادرة «باب رزق»، في خطوة تستهدف تحسين جودة الحياة والتمكين الاقتصادي لأهالي القرية، بما يحقق أثرا مستداما داخل المجتمع المحلي.

ومن جانبها، أكدت هايدي النحاس رئيس قطاع الاتصالات المؤسسية والمسئولية المجتمعية ببنك القاهرة، أن المشروع تضمن العديد من المحاور شملت تسليم ٣٠ مركب صيد لنحو ٣٠٠ مستفيد، وتنفيذ تدخلات تنموية أخرى، من بينها توصيل مياه الشرب النقية لعدد ٢٠٠ منزل بما يخدم نحو ١٠٠٠ مستفيد، إلى جانب إنشاء محطة تنقية مياه بطاقة تصل إلى ٢٠٠٠ مستفيد.

وأوضحت حرص البنك من خلال المشروع على دعم سلاسل القيمة المرتبطة بقطاع الصيد، من خلال إنشاء ثلاجة لحفظ الأسماك، بما يساهم في الحفاظ على جودة الإنتاج وتقليل الفاقد، فضلا عن تعزيز فرص التسويق خاصة للفنادق والمطاعم بمحافظة أسوان، الأمر الذي يدعم استدامة الدخل للأسر المستفيدة.

وأكدت أن بنك القاهرة يتبنى نهجا تنمويا قائما على التكامل، يستهدف معالجة الاحتياجات الأساسية بالتوازي مع خلق فرص عمل حقيقية، بما يسهم في تحقيق تمكين اقتصادي فعال للأهالي، خاصة في صعيد مصر.

ويأتي هذا المشروع في إطار الشراكة المثمرة بين بنك القاهرة ومؤسسة صناع الخير، بما يعكس حرص البنك على توسيع نطاق مبادراته المجتمعية، ودعم جهود الدولة لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة حياة المواطنين.

لإنشاء مصهر جديد للألومنيوم بطاقة 300 ألف طن سنويا

إي إف چي هيرميس تقدم خدماتها الاستشارية للقابضة للصناعات المعدنية ومصر للألومنيوم في شراكة مع ترافيجورا

ماجد العيوطي

أعلنت شركة إي إف چي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي اف چي القابضة والرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن قيامها بدور المستشار المالي الأوحد لكل من الشركة القابضة للصناعات المعدنية (MIH) وشركة مصر للألومنيوم (إيجيبتالوم) أو (EGAL) في شراكتهما المعلنة مع شركة ترافيجورا، وذلك لتأسيس شركة مشروع جديدة ("NewCo") لتطوير وامتلاك وتشغيل مصهر جديد للألومنيوم الخام الأولي في مجمع نجع حمادي.

وتتولى إي إف چي هيرميس تقديم الخدمات الاستشارية لعمليتي تدبير التمويل عبر زيادة رأس المال والقروض لهذا المشروع التوسعي الضخم، تم الإعلان اليوم عن توقيع مذكرة الشروط كخطوة رئيسية، وذلك بشكل متزامن من قبل كل من الشركة القابضة للصناعات المعدنية ومصر للألومنيوم.

ومن خلال الشراكة، ستكون شركة المشروع الجديدة ("NewCo") شركة تابعة ومملوكة بأغلبية للشركة القابضة للصناعات المعدنية وشركة مصر للألومنيوم، وستكون بمثابة الكيان المسؤول عن تطوير وامتلاك وتشغيل المنشأة الإنتاجية الجديدة.

وتشارك شركة ترافيجورا، الرائدة عالميا في قطاع السلع الأساسية، كمساهم رئيسي بحصة أقلية، بالإضافة إلى دورها كممول وشريك طويل الأجل لتوفير المواد الخام وتسويق الإنتاج.

وفي هذا السياق، أعرب ماجد العيوطي، الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في إي اف چي هيرميس، «نفخر بتقديم خدماتنا الاستشارية لكل من الشركة القابضة للصناعات المعدنية وشركة مصر للألومنيوم في هذه الصفقة البارزة، التي تنجح في الجمع بين كيان محلي رائد على مستوى عالمي وشركة عالمية رائدة في قطاع السلع الأساسية، لتنفيذ مشروع ذي أهمية وطنية حقيقية.

وتعكس هذه الشراكة قدرة إي إف چي هيرميس على هيكلة أطر تمويلية معقدة وذات تأثير كبير، بما يمكن الكيانات الوطنية من جذب رؤوس الأموال الدولية وتنفيذ استراتيجيات نمو تحولية في قطاعات تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ويمثل هذا الإنجاز محطة محورية في مسيرة مضاعفة الطاقة الإنتاجية لشركة مصر للألومنيوم وتعزيز مكانة مصر على الساحة العالمية، ونؤكد التزامنا الكامل بدعم جميع الأطراف حتى الإغلاق الرسمي والتنفيذ الناجح للصفقة."

يقدر إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع التوسعي بين ٧٥٠ و٩٠٠ مليون دولار أمريكي، مما يجعله أحد أكبر الاستثمارات الرأسمالية في تاريخ الشركة. ويتضمن المشروع إنشاء مصهر جديد للألومنيوم الأولى بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي ٣٠٠ ألف طن سنويا، إلى جانب مصنع لإنتاج الأنود بطاقة ١٥٠ ألف طن سنويا.

ومع اكتمال المشروع، ستتضاعف الطاقة الإنتاجية الحالية لشركة مصر للألومنيوم تقريبا، مما يسهم في زيادة الإيرادات التصديرية وترسيخ مكانة الدولة كمنتج عالمي رئيسي للألومنيوم.

ضمن استراتيجيته 2025-2030 لدعم وتمكين الشباب

بنك التعمير والإسكان يشارك في رعاية الملتقى التوظيفي بالجامعة الألمانية (GUC) بالقاهرة

شارك بنك التعمير والإسكان في رعاية الملتقى التوظيفي بالجامعة الألمانية بالقاهرة (GUC)، والذي عقد خلال الفترة من ٢ إلى ٣ مايو الجاري، ويأتي ذلك تفعيلا لاستراتيجية البنك للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، والتي تولي أهمية قصوى لتطوير ثروته البشرية باعتبارهم أحد أهم محركات النمو المستدام، حيث إن من أهم القيم التي يواصل البنك تطبيقها ضمن استراتيجيته أن يصبح جهة العمل المفضلة والجاذبة للكفاءات الشابة المؤهلة، مستندا على طفرة التحول النوعي التي شهدها خلال السنوات الأخيرة، والتي جاءت مدعومة بتبني البنك لاستراتيجيات طموحة نحو التطوير والابتكار والتحول الرقمي، وانعكس ذلك بشكل واضح على قوة أدائه المالي والتشغيلي، مع تعزيز صورته الذهنية كمؤسسة مصرفية حديثة ومتطورة، ليؤكد بذلك مكانته كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري.

ويحرص البنك على التواجد الفعال في الفعاليات التي تستهدف دعم وتمكين الشباب، بما يتيح له التواصل المباشر مع الكفاءات الواعدة واستقطابها، إيمانا منه بأن الشباب يمثلون مستقبل المؤسسات والمحرك الرئيسي للتقدم والتطور، إلى جانب سعيه الدائم نحو توفير بيئة عمل إيجابية ومحفزة تدعم الابتكار وتلبي تطلعاتهم المهنية، بما يتماشى مع طموحاتهم نحو مستقبل وظيفي واعد.

وتعكس مشاركة بنك التعمير والإسكان في هذا الملتقى، إيمانه بأهمية إعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المهارات اللازمة لمواكبة المتغيرات المتسارعة في سوق العمل، من خلال دعم طلاب الجامعات وحديثي التخرج الأكفاء والموهوبين وتأهيلهم للمنافسة وبقوة في المجال المهني، بما يمكنهم من بدء مسيرتهم المهنية بثقة ويسهم في بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة وتمكين الشباب، باعتبارهم حجر الأساس في تحقيق نهضة المجتمع.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

هشام الجمل رئيس جمعية مستثمري الطاقة الشمسية ببنبان:

مصر تستهدف إضافة 9000 ميجاوات طاقة متجددة على الشبكة القومية للكهرباء

نأمل في خفض الرسوم الجمركية إلى 2 % لدعم استثمارات الطاقة النظيفة

مشروعات أخرى تحت الإنشاء تضيف 6000 ميجاوات للإنتاج النهائي

كشف هشام الجمل رئيس جمعية مستثمري الطاقة الشمسية ببنبان ملامح خطة الدولة نحو بناء منظومة طاقة أكثر استدامة لتكون حصن الأمان ضد المتغيرات العالمية المتسارعة، لافتا في حواره لبرنامج «أنا الوطن» إلى توجه الدولة بخطى جادة لتعميق التصنيع المحلي لمكونات الطاقة الشمسية، إلى جانب حرصها على تطور كبير في السياسات الاستثمارية والتشريعات الداعمة، وإلى نص الحوار..

إلى أي مدى فرضت المتغيرات ضرورة التحول نحو الطاقة الجديدة والمتجددة؟

أدركت الدولة أهمية هذا التحول، فكل كيلوواط يتم ضخه في الشبكة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يقابله انخفاض مباشر في استهلاك الغاز المستخدم في المحطات التقليدية العاملة بالوقود الأحفوري.

ولدينا حاليا مشروعات كبيرة قائمة بالفعل، إذ نتحدث عن نحو ٩٠٠٠ ميجاوات متصلة بالشبكة، كما تعمل وزارة الكهرباء والطاقة على تنفيذ خطط طموحة.

فضلا عن مشروعات قيد الإنشاء تتراوح قدرتها بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومن المتوقع دخولها الخدمة خلال السنوات المقبلة.

وبحلول عام ٢٠٣٠ ستمثل الطاقة الجديدة والمتجددة نحو ٤٢٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء، بإجمالي قدرات تتراوح بين ١٠ آلاف و١٢ ألف ميجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ما سيشكل إنجازا كبيرا.

هل ترى أن هذا القطاع أصبح جاذبا للاستثمارات الأجنبية؟

ما تشهده الدولة المصرية من استقرار إلى جانب الدعم القوي من مختلف مؤسسات الدولة لقطاع الطاقة الجديدة والمتجددة، جعل هذا المجال واحدا من أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمارات، فقد نجحت مصر في استقطاب استثمارات ضخمة مع وجود شركات عالمية كبرى متخصصة تعمل بالفعل داخل السوق المصري.

كما أن هناك توسعا ملحوظا في توقيع العقود وتنفيذ المشروعات، سواء في مشروعات طاقة الرياح بمنطقة خليج السويس وجبل الزيت، أو في مشروعات الطاقة الشمسية المنتشرة في أسوان والمنيا وسوهاج وقنا، بالإضافة إلى عدد من المشروعات التي تم تنفيذها وأخرى جار التعاقد عليها.

وقد عملت الدولة على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة من خلال معالجة العديد من التحديات التي كانت تواجه المستثمرين في هذا القطاع، حيث تم توفير الضمانات الحكومية، وإتاحة اللجوء إلى التحكيم الدولي، إلى جانب تقديم تسهيلات كبيرة فيما يتعلق بالضرائب والجمارك، كما قامت هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بتيسير إجراءات تخصيص الأراضي للمشروعات، وهو ما ساهم بشكل كبير في تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة الإقبال على الاستثمار في هذا المجال الحيوي.

هل ترى أن القوانين المنظمة لهذا القطاع كافية أم ما زالت تحتاج إلى تطوير؟

نلمس دعما كبيرا من الدولة في هذا القطاع، وهناك بالفعل تطور ملحوظ في الإطار التشريعي والتنظيمي، حيث يتم بيع الطاقة المتجددة إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء، حيث تدمج في الشبكة القومية الموحدة من خلال وزارة الكهرباء.

كما تم توقيع عقود شراء طاقة لمشروعات الرياح تمتد لمدة ٢٠ سنة، وتم تمديدها لاحقا إلى ٢٥ سنة، وهو ما يعكس استقرارا في السياسات وحرصا على تشجيع الاستثمار طويل الأجل.

كذلك تم اتخاذ قرارات مهمة تدعم الجدوى الاقتصادية للمشروعات، مثل السماح بزيادة ارتفاع توربينات الرياح من الحد الأقصى السابق البالغ ١٢٠ مترا إلى ٢٢٠ مترا بهدف رفع كفاءة الإنتاج وزيادة العائد.

وعلى صعيد التسهيلات الضريبية، كانت مكونات مشروعات الطاقة الشمسية والرياح تخضع لضريبة قيمة مضافة تصل إلى ١٤٪، ثم تم تخفيضها تدريجيا إلى ٩٪، والآن أصبحت في حدود ٥٪، مع إمكانية استردادها بعد التنفيذ، وهو أمر إيجابي جدا للمستثمرين.

ونأمل مستقبلا أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية على مكونات هذه المشروعات إلى حدود ٢٪ لتعزيز بيئة الاستثمار بشكل أكبر.

بالنسبة لمشروع بنبان للطاقة الشمسية.. ما خططكم خلال الفترة المقبلة؟

قبل ٥ إلى ٦ سنوات كانت كفاءة الألواح الشمسية أقل وكانت مساحتها أكبر لإنتاج نفس القدرة، أما الآن فقد شهدت التكنولوجيا تطورا كبيرا، خصوصا مع التطور الذي تقوده الصين في هذا المجال، حيث أصبحت الألواح أكثر كفاءة وقدرة إنتاجية أعلى مع مساحة أقل.

التحول للطاقة المتجددة ضرورة وخطوات جادة للتصنيع المحلي

كما أصبح بالإمكان الاستفادة من الوجهين للألواح الشمسية في إنتاج الطاقة، وهو ما ساهم في رفع كفاءة المحطات بشكل ملحوظ.

وعلى مستوى الصناعة المحلية، تم توقيع عدة عقود مع تحالفات مختلفة لإنشاء مصانع لإنتاج مكونات الألواح الشمسية داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بهدف تعزيز التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، خاصة من الصين.

ويعد هذا التوجه مهما نحو زيادة المكون المحلي، خصوصا أن مصر تمتلك العديد من المواد الخام الداخلة في صناعة الألواح الشمسية.

ومع تشغيل هذه المصانع، من المتوقع أن يتم تغطية جزء كبير من احتياجات المشروعات المستقبلية محليا، بل وقد تمتد القدرة إلى التصدير للأسواق الإفريقية خلال الفترة القادمة، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو تعميق الصناعة وزيادة القيمة المضافة داخل مصر.

هل هناك توجه فعلي لاستخدام التخزين في مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة؟

هذا الأمر أصبح واقعا جديدا في قطاع الطاقة في مصر، فالطاقة الشمسية يتم إنتاجها خلال ساعات النهار فقط، بينما طاقة الرياح تعمل بنسب متفاوتة على مدار اليوم وفقا لسرعة الرياح، وبالتالي فإن التحدي كان كيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية خارج ساعات النهار، خاصة في أوقات الذروة ليلا، وهنا جاء دور أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات.

ففي الوقت الحالي، خاصة في مشروع بنبان، هناك محطات تعمل بشكل كامل على الربط بالشبكة خلال النهار، ومع التطورات الجديدة تم توقيع اتفاقيات ضمن برامج حديثة تعتمد على تخزين جزء كبير من الطاقة المنتجة خلال النهار داخل بطاريات ضخمة موجودة في المحطات، ليتم إعادة ضخها إلى الشبكة خلال فترات الليل، خاصة وقت الذروة.

وهذا النظام أصبح مطبقا في عدد من المشروعات، منها مشروع في أسوان بقدرة ٢٠٠ ميجاوات، يعمل ضمن منطقة بنبان، حيث يتم تخزين ما يقارب ١٢٠ ميجاوات باستخدام البطاريات لإعادة ضخها ليلا.

كما أن هناك شركات بدأت تتجه إلى نموذج مختلف، وهو الاعتماد على تخزين الكهرباء من الشبكة خلال فترات انخفاض الطلب خلال ساعات النهار، ثم إعادة ضخها ليلا وقت الذروة، وهو ما يساهم في دعم استقرار الشبكة الكهربائية بشكل كبير.

كما أن إدخال تقنيات التخزين يمثل نقلة نوعية لأنه لا يقتصر فقط على زيادة الاستفادة من الطاقة المتجددة، بل يساهم في تحقيق استقرار أكبر للشبكة الكهربائية على مدار اليوم.

كيف يمكن دعم توجه الشركات والمصانع وحتى القطاع الحكومي نحو استخدام الطاقة الشمسية ؟

يوجد إطار تنظيمي قائم ينظمه جهاز مرفق الكهرباء، وهو المسؤول عن وضع القواعد المنظمة لهذا القطاع، وقد تم العمل عليه منذ أكثر من ٥ إلى ٦ سنوات، وهو يتيح اليوم لأي مواطن أو صاحب مزرعة أو مصنع أو حتى مبنى تجاري أو سكني الاستفادة من الطاقة الشمسية.

فأي منشأة تستخدم الكهرباء أو حتى تعتمد على مولدات تعمل بالسولار أو البنزين يمكنها التعاقد مع إحدى الشركات المؤهلة لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية.

وفي حالة المنشآت الزراعية مثل الآبار، يمكن استخدام نظام «أوف جريد» غير مرتبط بالشبكة بحيث يتم الاعتماد على الطاقة الشمسية نهارا وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي ليلا.

أما بالنسبة للمباني السكنية والتجارية والصناعية، فيمكن لصاحب المبنى التقدم لشركة توزيع الكهرباء بطلب تركيب محطة طاقة شمسية أعلى المبنى، بشرط توافر المساحة المناسبة، وبعد المعاينة يتم تركيب عداد مزدوج يقوم بحساب الإنتاج والاستهلاك، بمعنى أن المواطن ينتج الكهرباء من الطاقة الشمسية خلال النهار ويستهلك منها سواء في النهار أو ليلا، وفي النهاية يتم حساب الفرق بين الإنتاج والاستهلاك، مما يقلل فاتورة الكهرباء بشكل كبير وقد يؤدي أحيانا إلى الانتقال لشريحة استهلاك أقل.

ورغم أن التكلفة الأولية لتركيب المحطة قد تكون مرتفعة نسبيا، إلا أنها تسترد خلال فترة تتراوح بين ٥ إلى ٦ سنوات بفضل التوفير في الفاتورة، في حين أن عمر المحطة يصل إلى حوالي ٢٥ سنة، ما يجعلها استثمارا طويل الأجل ومجديا جدا اقتصاديا سواء للأفراد أو الشركات أو المصانع.

هل هناك تعارض أو منافسة بين شركات الكهرباء التقليدية ومشروعات الطاقة المتجددة؟

الأمر لا ينظر إليه على أنه منافسة بقدر ما هو توجه استراتيجي وقومي للدولة.

نلمس هناك دعما واضحا من شركات الإنتاج التابعة للدولة ومن قطاع الكهرباء ووزارة الكهرباء للتوسع في الطاقة الجديدة والمتجددة. فالهدف الأساسي ليس تقليل دور شركات الكهرباء التقليدية، وإنما معالجة تحد وطني مرتبط بتأمين احتياجات الدولة من الوقود، سواء الغاز أو المازوت، لذلك يمكن القول إن القطاعين يكملان بعضهما البعض.

بصفتك مدير إحدى أكبر الشركات المتخصصة في إنشاء محطات شحن السيارات الكهربائية أين وصلنا اليوم في هذا المجال؟

أحرزت مصر تقدما ملحوظا في مجال البنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية، ونحن في شركة إنفنتي للطاقة من أوائل الشركات التي بدأت هذا النشاط منذ ٥ سنوات، حيث قمنا بتركيب محطات شحن في عدد من المحافظات وعلى الطرق السريعة وداخل محطات الوقود والفنادق، بهدف دعم انتشار هذا النوع من المركبات وتشجيع المواطنين على التوجه إليه.

ومع توسع شبكة محطات الشحن أصبح الإقبال على السيارات الكهربائية أكبر بكثير مقارنة بالسنوات الماضية، وهناك عدد متزايد من المواطنين أصبحوا يتجهون لشراء هذا النوع من السيارات، خاصة مع وجود أكثر من وكيل وشركة توفرها داخل السوق المصري.

ونشجع المواطن على هذا التحول نظرا لانخفاض التكلفة التشغيلية بشكل كبير عن السيارات التقليدية، فالسيارات الكهربائية لا تحتوي على محرك احتراق داخلي ولا تحتاج إلى وقود مثل البنزين، وبالتالي لا توجد تكلفة تشغيل تقليدية باستثناء تكلفة الشحن، فضلا عن بعدها البيئي، حيث يسهم في تقليل الانبعاثات الضارة مثل ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يتماشى مع توجه الدولة نحو الطاقة النظيفة والاستدامة البيئية.

قبل فترة أثير في مجلس النواب موضوع بروتوكولات شحن السيارات الكهربائية.. فلماذا اختارت مصر البروتوكول الأوروبي؟

الموضوع في الأساس يتعلق بطريقة التواصل بين السيارة ومحطة الشحن، وليس مجرد شكل الشاحن فقط كفكرة المحول الذي يربط بين أنظمة مختلفة.

ولا توجد دولة تعمل بأكثر من بروتوكول بشكل عشوائي، لأن ذلك قد يؤدي إلى مشاكل في التشغيل.

وغالبا السيارات ذات البروتوكول الصيني تكون أقل سعرا من نظيرتها ذات البروتوكول الأوروبي، إلا أن الأخيرة تكون أكثر توافقا مع أنظمة الشحن المعتمدة لدى العديد من الدول. لذلك فإن توحيد البروتوكول داخل الدولة يضمن كفاءة التشغيل ومنع أي مشاكل فنية محتملة في محطات الشحن السريع وللسيارات.

أعده للنشر: مي رفاعي

«بطاريات التخزين» توفر 7 مليارات دولار من الغاز سنويا.. وترفع مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء لـ45 %

بالرغم من توسع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مشروعات إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، كطاقة الشمس والرياح والمياه، فإن هذه المشروعات لم تكن كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، نظرا لاقتصار الاستفادة منها على أوقات النهار فقط، وهو ما تطلب إدخال تكنولوجيا بطاريات التخزين لضمان الاستفادة منها على مدار ٢٤ ساعة، نتيجة قيام هذه البطاريات بتخزين الطاقة وضخها على الشبكة القومية للكهرباء.

جمال القليوبي:

مصر تستهدف إضافة 2500 ميجاوات من الطاقة المتجددة خلال 2026

ثروت راغب:

الإعفاءات الضريبية والجمركية والتمويلات الميسرة وإتاحة الأراضي أهم حوافز التوسع الاستثماري

وتسعى وزارة الكهرباء حاليا لإعادة ترتيب خريطة توزيع الطاقة، بحيث يتم زيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ٤٥٪ خلال عام ٢٠٢٨ بدلا من ٤٢٪ خلال عام ٢٠٣٠.

وقال الدكتور جمال القليوبي، خبير الطاقة، إن وزارة الكهرباء خلال السنوات الأخيرة تتبنى استراتيجية قومية للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، في ظل ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري عالميا، وتكبد الحكومة مبالغ ضخمة جراء الاستيراد وتكاليف الدعم نتيجة طرحه بالسوق المحلي للمواطنين بسعر مدعم، وتحمل فارق السعر العالمي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الدولار وأزمات الطاقة التي يشهدها العالم مع تصاعد حدة الحروب والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وحرب إيران وأمريكا، وإغلاق مضيق هرمز.

وأشار إلى أن هذه الاستراتيجية تعتمد على عدة محاور أساسية، منها إضافة ٢٥٠٠ ميجاوات من الطاقة المتجددة خلال عام ٢٠٢٦، والتوسع في مشروعات محطات طاقة الرياح بخليج السويس، وتطوير أضخم خطوط الربط، وتعظيم الاستفادة من مجمع بنبان للطاقة الشمسية، والتوسع في محطات شمسية جديدة، منها مشروعات بمنطقة مرسى علم والبحر الأحمر، إلى جانب بطاريات التخزين.

وأضاف أن ذلك يتم من خلال إدخال أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات لضمان استقرار الشبكة، والعمل على تشغيل أكبر محطة شمسية بالتخزين، وتطوير الشبكات عن طريق تحديث وتأهيل شبكة نقل الكهرباء بتكلفة تقديرية تتجاوز ١٦٠ إلى ٢٠٠ مليار جنيه لاستيعاب القدرات الجديدة، علاوة على التوطين المحلي، من خلال توقيع مذكرات تفاهم لتوطين صناعة الألواح والخلايا الشمسية محليا، بما في ذلك إنشاء مصانع مع شركات صينية وإماراتية وسويدية.

وأضاف الدكتور ثروت راغب، خبير الطاقة، أن تأمين الشبكة الكهربائية في مصر لم يتحقق إلا بعد التوسع في تكنولوجيا بطاريات التخزين، التي تعظم الاستفادة من الطاقات المتجددة المنتجة وتخزينها على الشبكة وضخها في أوقات الذروة، وليس فقط في أوقات النهار، مشيدا باتجاه وزارة الكهرباء إلى تنفيذ مشروعات إدخال تكنولوجيا بطاريات التخزين لأول مرة بمحطات الطاقة الشمسية بقدرات تصل إلى ٣ آلاف ميجاوات.

وكشف أن هناك مميزات كثيرة ومتعددة لبطاريات التخزين، أهمها ضمان استمرارية الشبكة وضخ الطاقات المتجددة على مدار الساعة دون الارتباط بوقت محدد، موضحا أن تكنولوجيا بطاريات التخزين للمحطات الشمسية تضمن استمرارية الشبكة والاستفادة من القدرات المولدة من الطاقة المتجددة في أي وقت دون الارتباط بالسطوع الشمسي.

وأضاف راغب أن تكنولوجيا التخزين تمثل عاملا محوريا للحفاظ على سلامة الشبكة الكهربائية من الناحية الفنية، وتضمن عدم تعرضها لأي أعطال طارئة، خاصة أن تكنولوجيا التخزين في هذه المرحلة تتيح للشبكة استيعاب القدرات الجديدة التي سيتم إضافتها للشبكة الكهربائية خلال السنوات القادمة.

وتابع ثروت أن زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة أصبح أمرا ضروريا جدا في ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تمر بها جميع دول العالم، ونقص إمدادات الوقود.

وأشاد ثروت بالحوافز الاستثمارية التي طرحتها وزارة الاستثمار ووزارة الكهرباء للشركات المحلية والأجنبية، وللمواطنين أيضا، لحثهم على تركيب ألواح شمسية على أسطح منازلهم، مشيرا إلى أن من بين الإجراءات التي يتم اتخاذها للتوسع في الطاقات المتجددة إعفاء المواطنين من أي شروط لتركيب ألواح شمسية أعلى أسطح المنازل لتشجيعهم على تركيبها.

ولفت إلى أن الحالة الوحيدة التي تتطلب التنسيق مع شركات توزيع الكهرباء هي تركيب عداد صافي القياس للاستفادة من نظام صافي القياس.

وأشار ثروت إلى أن الحوافز الاستثمارية لإنشاء محطات طاقة شمسية في مصر للقطاع الخاص والمستثمرين، وفقا لقانون الاستثمار، تشمل منح حوافز استثمارية تصل إلى ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية للمشروعات الجديدة أو توسعاتها، إلى جانب إعفاءات ضريبية وجمركية وعقارية لمكونات الطاقة المتجددة، خاصة في إطار مبادرة «شمس مصر».

وأضاف أن الحوافز تشمل أيضا إتاحة الأراضي عن طريق طرح أراض لمشروعات الطاقة المتجددة بآليات ميسرة، مثل حق الانتفاع، للشركات المحلية والعالمية، خاصة في المناطق السياحية بالبحر الأحمر، إضافة إلى توفير تمويلات دولية ومحلية ميسرة للمشروعات ضمن برنامج «نوفي» (NWFE).

وأوضح أن الدولة تعمل كذلك على تسهيل ربط الطاقة، من خلال تحديد رسوم عبور ثابتة ومعلنة لنقل الكهرباء عبر الشبكات القومية، بما يسمح للقطاع الخاص ببيع الطاقة المنتجة وتوسيع الأنشطة الصناعية، وفقا لقرار رئيس الوزراء رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠٢٦، لتوسيع قاعدة الأنشطة الصناعية المستفيدة من الحوافز، وتعزيز التصنيع المحلي للطاقة الشمسية.

وأشار إلى أن هذا التوسع يستهدف توفير ٧ مليارات دولار سنويا من واردات الغاز المستخدم في محطات الكهرباء.

وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت مؤخرا استعدادها لتشغيل أكبر محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية «أبيدوس ٢» بالتعاون مع الجانب الإماراتي، بقدرة ١٦٠٠ ميجاوات بنظام تكنولوجيا التخزين، والتي ستلعب دورا مهما خلال الصيف الحالي لتأمين وسد احتياجات المواطنين.

وتستهدف الوزارة زيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة إلى ٤٥٪ عام ٢٠٢٨، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، لافتا إلى أنه جار تنفيذ مشروعات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بقدرة ٣١٠٠ ميجاوات، وكذلك مشروعات بطاريات تخزين الطاقة بسعة ٤٠٠٠ ميجاوات/ساعة، والتي يجري تنفيذها في محافظات البحر الأحمر وقنا والمنيا والإسكندرية.

كما أنه تم الاتفاق والتنسيق مع وزارة الصناعة على ضرورة إلزام أي مصنع جديد بالاعتماد على ٢٥٪ من الطاقة الكهربائية به من الطاقة الشمسية، لافتا إلى أن تركيب ألواح شمسية لتوفير النسبة المطلوبة أصبح شرطا لإصدار التراخيص اللازمة.

شيرين نوار

الدكتور ماجد غنيمة المؤسس المشارك للشركة:

«إم إمباير للاستثمار الملائكي» تمتلك خطة استثمارية بـ2 مليار جنيه تشمل التوسع بـ200 شركة ناشئة حول العالم

منتجات شركتنا منتشرة في 32 دولة حول العالم والتوترات الاقليمية أدت إلى تأثر سلاسل الإمداد

لا بد من زيادة المبادرات التشجيعية للمصنعين والمستثمرين بالإضافة إلى منح فرص أوسع للقطاع الخاص

قال الدكتور ماجد غنيمة، المؤسس المشارك في شركة إم إمباير للاستثمار الملائكي، التي تستثمر في أكثر من ٢٠٠ شركة ناشئة حول العالم، إن الشركة عبارة عن كيان استثماري يضم مجموعة من المستثمرين الملائكيين لديهم أموال للاستثمار، ويعمل في عدة قطاعات منها الصناعات التكنولوجية، وتطوير الأجهزة الإلكترونية والنقل والتوصيل والشحن. وفي قطاعات غذائية وأجهزة طبية وكواشف طبية تستخدم في معامل التحاليل أيضا.

وأشار إلى أن هناك تعاونا مع العديد من رجال الصناعة والشركات الكبرى الشهيرة، خاصة أن هذه الشركات كانت صغيرة وبدأت صغيرة، وبالتعاون مع كبريات الشركات والصناع تصبح كبيرة، لافتا إلى أن منتجات الشركة توجد في ٣١ دولة، وحجم استثمارات الشركة الإجمالي نحو مليارى جنيه.

وأضاف «غنيمة» في تصريحات لـ«عالم المال»: «نعمل أيضا في عدة قطاعات مثل الأجهزة الإلكترونية والسماعات الذكية ووسائل النقل الخفيفة «اسكوتر»، والأجهزة الكهربائية الجديدة «سيارات الجولف»، بالإضافة إلى صناعات غذائية وإضافة مكملات غذائية لرغيف الخبز لرفع نسبة الأنيميا لدى المواطنين، خاصة بعد تصريحات رئيس مجلس الوزراء مؤخرا أن نسبة كبيرة من الشعب المصري يعاني من نقص في الأنيميا، بالتعاون مع إحدى الأجهزة السيادية في مصر، بالإضافة إلى العمل مع هذه الأجهزة في صناعة سناكس لأطفال المدارس».

وتابع «غنيمة»: «لدينا شركات تكنولوجية ناشئة «رواد الأعمال» تتراوح بين ٦٠٠ أو ٧٠٠ شركة، ونأمل أن تصل إلى ٢٠٠٠ شركة خلال الفترة المقبلة بالتكاتف والتعاون مع كافة الأجهزة المعنية، مشيرا إلى أن هناك عددا من التحديات التي تواجه الصناعة والاستثمار، ومن وجهة نظره أن الأحداث المفاجئة والتوترات الإقليمية أدت إلى تأثر سلاسل الإمداد والتوريد، إضافة إلى أزمة العملة الأجنبية».

وأضاف أن التوترات الإقليمية والدولية تؤثر على الاستثمارات وسلاسل الإمداد وضخ الاستثمارات أيضا، خاصة أن مصر تعد من الدول النامية، مع تأثر التوريد وأزمة العملة وعدم توفرها، ولكن لا بد من استعداد رجل الأعمال لهذه التحديات.

وعن الأسواق الأكثر استهدافا بالنسبة لمنتجات الشركة، أكد «غنيمة» أن الأسواق الأكثر انتشارا هي أمريكا وأوروبا ومنطقة الخليج والأسواق الأفريقية، وندرس حاليا استهداف شرق إفريقيا وغرب إفريقيا وشمال إفريقيا.

وردا على سؤال حول كيفية تفادي هذه الأزمات وطرح بدائل أخرى، أكد «غنيمة» أنه على الحكومات في ظل الأزمات أن تضع خططا استراتيجية، والأفضل البحث عن طرق موجودة للتصنيع المحلي وعدم الاعتماد على الاستيراد، والعمل على تشغيل وإنشاء مصانع محلية تنتج مستلزمات الإنتاج، على سبيل المثال السلع الموسمية مثل «فوانيس رمضان» ولعب الأطفال، بدلا من الاستيراد، تصنع محليا، مع تشجيع المصانع المغلقة والعمل على التصنيع لدى الغير، وبذلك يتم توفير المنتجات محليا وتقليل فاتورة الاستيراد.

وأكد أن الاستثمار المصري جيد، والاستفادة من الخبرات أفضل سبيل للنهوض بالاقتصاد، مناشدا الحكومة ممثلة في وزارة الصناعة مزيدا من المبادرات التشجيعية للمصنعين والمستثمرين، بالإضافة إلى منح فرص أوسع للقطاع الخاص حتى ينهض القطاع الصناعي وتزيد الاستثمارات في مصر.

وعن التعليم الفني والتكنولوجي وربطه بالقطاع الصناعي، أشار إلى وجود نماذج ومبادرات ناجحة في مجال التعليم التطبيقي، وأن التحدي الحقيقي يتمثل في تحويل طلاب التعليم الصناعي إلى مفكرين بعقلية ريادة الأعمال، وليس مجرد متلقين للمعرفة، قائلا: المطلوب اليوم هو بناء «عقلية رائد الأعمال» داخل الجامعة، بحيث لا يقتصر دورها على تدريس التكنولوجيا، بل تتحول إلى بيئة عملية تدرب الطالب على التفكير والتجربة والعمل في السوق الحقيقي.

وأشاد غنيمة بإنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، وأنها خطوة مهمة نحو تكامل الجهود واستغلال الموارد بشكل أفضل، قائلا: «من أفضل الخطوات التي حدثت مؤخرا هي إنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، لما لها من دور في توحيد الجهود وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة».

وأوضح أن الاستثمار لا يركز فقط على الفكرة، بل على الشخص نفسه، مضيفا: «المستثمر يبحث بالأساس عن الشخص؛ هل يفهم منتجه جيدا؟ وهل يدرك حجم المخاطر؟ نحن نبحث عن هذا النموذج، وهو ما يتطلب جهدا أكبر داخل مدارس التعليم الفني والجامعات التكنولوجية لتعليم الطلاب كيفية إدارة الشركات وليس فقط العمل داخلها»، على حد قوله.

أسامة عبد الله

www.facebook.com/AlamALmalNews

حازم المنوفي عضو شعبة المواد الغذائية:

لا صحة لوقف استيراد الدواجن وزيادة المعروض أعادت الاستقرار للأسعار محليا

قال حازم المنوفي، رئيس جمعية عين لحماية التاجر والمستهلك وعضو شعبة المواد الغذائية، إنه لا صحة لشائعات وقف استيراد الدواجن، مؤكدا أن الاستيراد مستمر بشكل طبيعي، وهو عنصر مهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وأضاف المنوفي، في حوار له مع «عالم المال»، أن الدور الحكومي كان حاسما من حيث تعزيز المخزون الاستراتيجي، أي وجود احتياطي يمكن التدخل به في أي وقت، وهو ما يمنع حدوث أزمات مفاجئة، كما أن التوسع في المنافذ والمعارض السلعية أتاح وصول السلع للمواطنين بشكل أكبر، وقلل من الاعتماد على قنوات محدودة، هذا التنوع في قنوات التوزيع ساعد في كسر أي محاولات لاحتكار السلع، وإلى نص الحوار..

كيف ترى التحول الملحوظ مؤخرا في الأسعار بالأسواق؟

ما نشهده حاليا ليس صدفة، بل نتيجة تراكمات من الإجراءات التي استهدفت إعادة ضبط السوق، هناك زيادة واضحة في حجم المعروض من السلع الأساسية، وهو ما خلق حالة من التوازن مع الطلب، وهذه المعادلة هي الأساس في أي سوق مستقرة.

فالاستدامة هنا مرتبطة باستمرار نفس السياسات، خاصة فيما يتعلق بالرقابة وضخ السلع.

بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على أسعار السلع كالسكر والبيض، هل تعكس تحسنا حقيقيا في السوق؟

الأسعار تعكس تحسنا فعليا، وليس مجرد حركة عشوائية، فعندما نجد أن السكر يتحرك في نطاق ٣٠ إلى ٣٥ جنيها، والأرز بين ٢٨ و٣٨ جنيها، والزيوت في حدود ٧٠ إلى ٨٥ جنيها للتر، فهذا يعني أن هناك استقرارا في سلاسل الإمداد.

كذلك استقرار البيض بين ١١٥ و١٢٥ جنيها للطبق يشير إلى أن الإنتاج والتوزيع يسيران بشكل منتظم، وهذه ليست تذبذبات، بل مؤشرات على سوق بدأ يستعيد توازنه.

إلى أي مدى أسهمت الإجراءات الحكومية في إعادة تشكيل خريطة العرض والطلب داخل السوق؟

الدور الحكومي كان حاسما من حيث تعزيز المخزون الاستراتيجي، أي وجود احتياطي يمكن التدخل به في أي وقت، وهو ما يمنع حدوث أزمات مفاجئة، كما أن التوسع في المنافذ والمعارض السلعية أتاح وصول السلع للمواطنين بشكل أكبر، وقلل من الاعتماد على قنوات محدودة، هذا التنوع في قنوات التوزيع ساعد في كسر أي محاولات لاحتكار السلع.

مع الحديث عن تراجع ممارسات والمضاربة هل يمكن القول إن السوق أصبحت أكثر انضباطا؟

هي لم تختف تماما، لكنها تراجعت بشكل كبير، والسبب في ذلك هو تكثيف الحملات الرقابية، والتعامل الحاسم مع المخالفين، اليوم أي تاجر يفكر في حجب السلع يدرك أنه تحت رقابة مستمرة، هذا خلق حالة من الالتزام العام داخل السوق، وهو ما انعكس على استقرار الأسعار.

ما الدور الذي يجب أن يلعبه كل من التاجر والمستهلك في الحفاظ على هذا التوازن؟

المعادلة لا تكتمل بدون الطرفين، التاجر عليه الالتزام بالشفافية والأسعار العادلة، وعدم استغلال الظروف، أما المستهلك فدوره لا يقل أهمية من خلال ترشيد الاستهلاك وتجنب الشراء بدافع الخوف أو التخزين غير المبرر، فالسوق تتأثر بالسلوك وليس فقط بالقرارات.

ما العوامل التي قد تدفع نحو مزيد من الانخفاض في الأسعار وما التحديات التي قد تعرقل هذا الاتجاه؟

زيادة المعروض تظل العامل الأهم، كلما زادت الكميات المتاحة انخفضت الأسعار أو استقرت، كما أن استمرار الرقابة يمنع أي ممارسات سلبية.

أما التحديات فهي مرتبطة بالظروف العالمية مثل التضخم وأسعار الشحن والطاقة، لكنها حتى الآن تحت السيطرة نسبيا.

قرار إلغاء الغلق المبكر للمحال كيف ترى تأثير هذا القرار على حركة الأسواق؟

هذا القرار له أبعاد اقتصادية مهمة، فزيادة ساعات العمل تعني زيادة النشاط التجاري، وبالتالي زيادة المعروض في السوق، كما تمنح التجار فرصة أفضل لتصريف بضائعهم، ما يقلل من الفاقد.

كل ذلك ينعكس بشكل غير مباشر على استقرار الأسعار، بل وقد يسهم في خفضها عبر زيادة المنافسة.

هل تعتقد أن المستهلك سيشعر بتحسن حقيقي في الأسعار أم أن التأثير سيظل محدودا؟

المنافسة دائما تصب في مصلحة المستهلك، فعندما تتعدد الخيارات وتزداد ساعات العرض يسعى كل تاجر لتقديم أفضل سعر لجذب الزبائن، هذا يخلق ديناميكية إيجابية داخل السوق.

قد لا يكون التأثير فوريا، لكنه بالتأكيد ملموس على المدى المتوسط.

الدولة نجحت إلى حد كبير في تحقيق التوازن من خلال الجمع بين الرقابة وتوفير السلع، لكن دائما هناك مجال للتطوير مثل تعزيز التحول الرقمي في متابعة الأسواق وزيادة الشفافية في الإعلان عن الأسعار.

مع تأكيدك على أهمية الحملات الرقابية، كيف يمكن ضمان استمراريتها بنفس الكفاءة؟

الرقابة الفعالة هي الرقابة الذكية التي تستهدف المخالفين دون تعطيل السوق، المطلوب هو الاستمرارية مع التطوير وليس فقط التكثيف.

بالحديث عن كاري أون كيف تسهم هذه الكيانات في إعادة ضبط السوق؟

هذه المنافذ ليست منافسا بالمعنى التقليدي، بل أداة توازن، وجودها يضمن توفر السلع بأسعار مناسبة ويضع سقفا للأسعار في السوق، فهي تمثل خط دفاع مهم في مواجهة أي أزمات محتملة.

إلى أي مدى يمكن أن يسهم دعم الإنتاج المحلي في تقليل الضغوط على الأسعار؟

الإنتاج المحلي هو الحل الاستراتيجي، كلما زاد الاعتماد عليه قلت الحاجة للاستيراد وبالتالي تقل الضغوط على العملة والأسعار.

في ظل الحديث عن تحقيق توازن بين الإصلاح الاقتصادي والحماية الاجتماعية، كيف يمكن تطبيق ذلك عمليا؟

يتحقق ذلك من خلال سياسات متوازنة، مثل دعم الفئات الأكثر احتياجا مع استمرار ضبط الأسواق وزيادة المعروض، الهدف هو تخفيف العبء دون الإخلال بآليات السوق.

انتشرت شائعات حول وقف استيراد الدواجن ما حقيقة هذا الأمر؟

لا صحة لهذه الشائعات، الاستيراد مستمر بشكل طبيعي، وهو عنصر مهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

كيف تصف وضع سوق الدواجن حاليا من حيث التوافر والجودة والرقابة وهل هناك ما يدعو للقلق لدى المستهلك؟

السوق مستقرة تماما، والدواجن متوفرة بشكل طبيعي، كما أن المنتجات المستوردة تخضع لرقابة صارمة وفحوصات دقيقة تضمن جودتها وسلامتها.

لا يوجد ما يدعو للقلق، بل يمكن القول إن الوضع مطمئن إلى حد كبير.

غادة نعيم

الرقابة القوية والتعامل الحاسم مع المخالفات أجبرت التجار على وقف المضاربات

السكر والأرز والزيوت في مسار متوازن.. وتحسن سلاسل الإمداد يعزز الهدوء

انتظام الإنتاج والتوزيع يبقي «البيض» في حدود 125 جنيها خلال الفترة المقبلة

إلغاء الغلق المبكر للمحال يدعم النشاط التجاري ويصب في صالح المستهلك

دعم الإنتاج المحلي يقلل الاستيراد ويخفف الضغط على الدولار

خالد فكري سكرتير شعبة المخابز بغرفة القاهرة التجارية:

تراجع الدولار وهدوء الأسواق يدفعان الدقيق لخسارة 500 جنيه في الطن

منظومة الخبز المدعم مستقرة والإنتاج اليومي بلا أزمات

المخابز تتوسع في الأنشطة قرب الجامعات والمستشفيات

قال خالد فكري، سكرتير شعبة المخابز بغرفة القاهرة التجارية، والمتحدث الرسمي باسم الشعبة، إن أسعار الدقيق الحر المستخدم في إنتاج الخبز البلدي شهدت تراجعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، حيث خفضت المطاحن سعر الطن بنحو ٥٠٠ جنيه، ليصل حاليا إلى ما بين ١٧.٥ و١٩ ألف جنيه.

وأشار في حواره مع عالم المال إلى أن هذا الانخفاض لا يمكن اعتباره تحولا جذريا حتى الآن، بل هو نتيجة مباشرة لحالة من الهدوء النسبي في الأسواق بعد فترة من الاضطرابات، وإلى نص الحوار..

ما السبب وراء التراجع الحالي في أسعار طن الدقيق الحر الشعبي؟

شهدت أسعار الدقيق الحر المستخدم في إنتاج العيش البلدي تراجعا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، حيث خفضت بعض المطاحن سعر الطن بنحو ٥٠٠ جنيه، ليصل حاليا إلى ما بين ١٧.٥ و١٩ ألف جنيه، مشيرا إلى أن هذا الانخفاض لا يمكن اعتباره تحولا جذريا حتى الآن، بل هو نتيجة مباشرة لحالة من الهدوء النسبي في الأسواق بعد فترة من الاضطرابات.

وهنا نتحدث عن سوق شديد الحساسية لأي متغيرات خارجية، وبالتالي فإن هذا التراجع يظل حذرا ومحدودا، خاصة في ظل تخوفات قائمة لدى المطاحن من عودة التقلبات مرة أخرى.

بالنظر إلى الارتفاعات السابقة التي تجاوزت ٢٠٠٠ جنيه للطن.. ما العوامل التي أدت إلى تلك القفزات الكبيرة؟

الزيادة الكبيرة التي شهدتها أسعار الدقيق لم تكن ناتجة عن عامل محلي فقط، بل جاءت نتيجة تداخل عدة عوامل عالمية، في مقدمتها التوترات الجيوسياسية، ومنها التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، والذي أثر بشكل مباشر على أسعار القمح عالميا.

كذلك لعب سعر الدولار دورا محوريا في زيادة التكلفة، نظرا لاعتماد مصر بشكل كبير على استيراد القمح، ومع ارتفاع العملة الأجنبية ارتفعت تكلفة الاستيراد، وهو ما انعكس بدوره على أسعار الدقيق في السوق المحلية.

هل يرتبط التراجع الحالي بتراجع الدولار أم أن هناك عوامل أخرى؟

الانخفاض الحالي هو نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، وليس عاملا واحدا فقط. من أبرز هذه العوامل تراجع حدة التوترات الجيوسياسية نسبيا، وهو ما انعكس على استقرار أسعار القمح عالميا.

كذلك شهد سعر الدولار محليا حالة من التراجع النسبي، ما أسهم في خفض تكلفة الاستيراد، لكن رغم هذه المؤشرات الإيجابية، لا تزال هناك حالة من الحذر لدى المطاحن، وهو ما يفسر أن الانخفاض في الأسعار جاء بشكل محدود وليس كبيرا.

نستهلك 13 مليون طن قمح سنويا وتواجه تحدي الاستيراد

كيف ترون وضع أسعار الدقيق الفاخر المستخدم في المخبوزات والمعجنات؟

الدقيق الأبيض الفاخر، الذي يستخدم في المخابز الأفرنجي وصناعة المعجنات، لا يزال يتحرك في نطاق أعلى، حيث يتراوح سعر الطن بين ٢٩ و٣١ ألف جنيه، موضحا أن هذا النوع من الدقيق يرتبط بجودة أعلى ومواصفات مختلفة، وبالتالي يتأثر بعوامل إضافية مثل تكلفة الإنتاج ومدخلات التصنيع، والتراجع في هذا القطاع لم يكن بنفس قوة الدقيق الشعبي، نظرا لاختلاف طبيعة الطلب عليه.

في ظل هذه التغيرات كيف تسير منظومة الخبز المدعم؟

منظومة الخبز المدعم تسير بشكل منتظم للغاية، ولا توجد أي أزمات في التوافر، حيث تعمل المخابز يوميا دون انقطاع، وتقوم بإنتاج الخبز بشكل مستمر لتلبية احتياجات المواطنين.

كما أن متوسط إنتاج المخبز الواحد يصل إلى نحو ٢٠ شكارة دقيق يوميا، وهو معدل كاف لضمان توفير الخبز بشكل مستقر في مختلف المناطق، وتخضع هذه المنظومة لرقابة دقيقة وتنظيم محكم، ما يجعلها بعيدة عن التقلبات التي قد يشهدها السوق الحر.

هل يقتصر نشاط المخابز على إنتاج الخبز المدعم فقط، أم أن هناك تنوعا في الخدمات التي تقدمها؟

في الواقع، فإن نشاط المخابز لم يعد مقتصرا على إنتاج الخبز المدعم فقط، إذ توجد العديد من المخابز التي توسعت في تقديم خدمات إضافية، خاصة في المناطق الحيوية. على سبيل المثال، في المناطق القريبة من الجامعات والمستشفيات، نجد أن بعض المخابز تقدم منتجات متنوعة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من المستهلكين، كما توجد نقاط تشغيل متميزة في مناطق مثل ميت عقبة، حيث يتنوع النشاط بين الخدمي والسياحي.

في ظل اعتماد مصر الكبير على استيراد القمح، ما حجم الاستهلاك السنوي؟

وتعد مصر من أكبر الدول المستوردة للقمح على مستوى العالم، حيث يتجاوز إجمالي الاستهلاك السنوي، سواء من جانب الحكومة أو القطاع الخاص، ١٣ مليون طن، وهو ما يعكس حجم التحدي في تأمين هذه السلعة الاستراتيجية.

الاعتماد على الاستيراد يجعل السوق المحلية أكثر تأثرا بالتغيرات العالمية، سواء في الأسعار أو سلاسل الإمداد، لذلك فإن أي تحرك في السوق العالمية ينعكس بشكل مباشر على السوق المحلية.

مع استمرار حالة الحذر في الأسواق، ما توقعاتك لأسعار الدقيق خلال الفترة المقبلة؟

وتشير التوقعات إلى إمكانية استمرار الاستقرار مع تحركات محدودة في الأسعار، لكن من الصعب الجزم بحدوث انخفاضات كبيرة في الوقت الحالي، حيث لا تزال الأسواق تراقب التطورات العالمية بحذر شديد.

فإذا استمرت حالة الهدوء في الأسواق العالمية مع استقرار سعر الدولار، فقد نشهد مزيدا من الانخفاضات التدريجية، أما في حال حدوث أي توترات جديدة، فمن الممكن أن تعود الأسعار للارتفاع مرة أخرى.

غادة نعيم

وسط مخاوف من تأثر الصناعة الوطنية..

الاستثمارات الصينية العملاقة تعيد تشكيل خريطة الاستثمار في مصر

الحكومة: المدينة الجديدة تشمل فندقا ومدرسة دولية ومستشفى ومعارض

كشفت الحكومة عن تلقيها عرضا صينيا لإقامة مدينة لوجستية وتجارية في مصر على مساحة ٣ ملايين متر مربع، على غرار مدينة "إيوو" الصينية، باستثمارات تقدر بنحو ملياري دولار، بحسب بيان صادر عن رئاسة مجلس الوزراء.

من المقرر أن تضم المدينة معارض لعرض مختلف المنتجات الصينية في شتى المجالات، إلى جانب فندق خمس نجوم، ومدرسة دولية، ومستشفى، ومن المتوقع أن تسهم في توفير نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل.

تم عرض مشروع المدينة خلال اجتماع عقده نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، مع ممثلي عدد من الشركات الصينية الراغبة في إقامة استثمارات جديدة في مصر، وذلك في نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعاصمة الجديدة والمناطق الصناعية المختلفة بعدد من القطاعات المتنوعة، من بينها النقل البحري والخدمات اللوجستية والتصنيع.

بدوره كشف خالد فايد، رئيس شعبة الملابس الجاهزة باتحاد الغرف التجارية، عن تحرك على مستوى رؤساء الشعب التجارية المختلفة باتحاد الغرف التجارية، لعقد اجتماع عاجل لمناقشة عرض مجموعة من الشركات الصينية الحصول على مساحة ٣ ملايين متر مربع لإنشاء مدينة تجارة جملة في مصر باستثمارات ٢ مليار دولار، وتأثير ذلك على التجارة المحلية.

وقال «فايد» في تصريحات لـ«عالم المال» إن الشركات الصينية موجودة في كل دول العالم وتعمل أسواق جملة في كل مكان، وهذا شيء جيد بالنسبة للصين، ونرحب بالاستثمارات الأجنبية في مصر، ولكن مجرد فتح أو إنشاء أسواق جملة في الدولة «مصر» سيؤدي ذلك إلى بيع المنتجات الصينية بدلا من المحلية، وسيكون هو المتحكم في السوق، بالإضافة إلى أن المصنع والمنتج في السوق هو المستثمر الصيني وليس المحلي، وبالتالي سيسحب البساط من المنتج المحلي، وهذا الأمر سيكون له تداعيات على التجارة المحلية.

وشدد رئيس شعبة الملابس على ضرورة مساهمة الحكومة في دعم المصنعين والمستثمرين المحليين لفتح أسواق جملة في كل منطقة صناعية بكافة الصناعات «ملابس جاهزة، أدوات منزلية، منتجات جلدية، صناعات مغذية»، مثل منح الأراضي الصناعية للمصنعين ليكون هناك سوق جملة في كل منطقة صناعية تجمع كل أصحاب المهن والحرف ومصنعي كل مهنة، وبالتالي تتوسع الصناعة والتجارة وتزيد الأيدي العاملة ويكون المنتج المحلي الأكثر رواجا على حد قوله.

وقال رئيس شعبة الملابس الجاهزة باتحاد الغرف التجارية إن مثل هذه المشروعات المزمع إقامتها سيؤثر على الصناع المحليين والصناعة الوطنية معا، مما سيؤدي إلى تصدر الأجانب قطاع التصدير وليس المصريين، مشددا على ضرورة تكاتف وتعاون الجميع «حكومة، شعب، قطاع خاص» من أجل النهوض بالصناعة المحلية، خاصة أن كافة الإمكانيات متاحة من أراض وعمالة ماهرة ومدربة ومصانع ومعداتٍ وخبرات.

وتابع «فايد» أن المشروع يعتمد على إقامة سوق جملة ضخم داخل المدينة يتم من خلاله عرض تلك المنتجات بشكل مباشر للتجار، بما يسمح بتحويل الموقع إلى مركز إقليمي للتجارة يستهدف جذب التجار من الأسواق المحيطة خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط.

وتضمنت المشروعات إنشاء محطة حاويات في ميناء العين السخنة بطاقة استيعابية مصممة تبلغ مليوني حاوية، باستثمارات مبدئية تقدر بـ٤٠٠ مليون دولار، وذلك من خلال مجموعة موانئ مقاطعة "جيانغسو" المحدودة وشركة "شنغهاي هوانشي اللوجستية المحدودة".

واستعرض الاجتماع كذلك رغبة مجموعة "هوريكين" الصينية في إنشاء منطقة صناعية على مساحة ١٠٠ ألف متر مربع، تتضمن إقامة خطوط إنتاج للمنتجات الكيميائية والسلع الاستهلاكية سريعة التداول والأدوات المنزلية، بجانب إنشاء مراكز تخزين إقليمية وأنظمة لوجستية ذكية، بما يسهم في تشكيل شبكة متكاملة لسلاسل الإمداد تخدم السوق المصرية وأسواق أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، على أن يوجه نحو ٧٠٪ من الإنتاج للتصدير مقابل ٣٠٪ للسوق المحلية، بحسب المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء.

وأبدى الجانب الصيني أيضا رغبة في إقامة مستودع جمركي يستخدم في إعادة تصدير الماكينات المستعملة إلى الأسواق الأفريقية.

وقال نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية إن الصين تعد شريكا استراتيجيا لمصر، مشيرا إلى حرص الحكومة المصرية على تعزيز التعاون مع الجانب الصيني في مختلف المجالات الاقتصادية.

وأكد رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس أن الشركات الصينية تعد من أبرز المستثمرين داخل المنطقة، مؤكدا استعداد الهيئة لتقديم كافة التسهيلات والدعم للشركات الراغبة في التوسع داخل السوق المصرية.

كما أبدى الجانب الصيني اهتماما بإقامة مستودع جمركي لإعادة تصدير الماكينات المستعملة إلى الأسواق الأفريقية، إلى جانب تعزيز التعاون مع الحكومة المصرية والغرفة التجارية الصينية لضخ مزيد من الاستثمارات.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية أنه سيتم تنظيم لقاءات تنسيقية خلال الفترة المقبلة بين الشركات الصينية والجهات الحكومية المختصة لبحث آليات تنفيذ المشروعات المقترحة، بما يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي ويدعم النمو الاقتصادي في مصر.

أسامة عبد الله

شعبة الملابس الجاهزة:

المشروع قد يسحب البساط من الإنتاج المحلي

اقتصادية القناة:

الشركات الصينية من أبرز المستثمرين في مصر

وسط ضغوط الطاقة.. مصر تفرض رسوما على صادرات الأسمدة لحماية الأمن الغذائي

الحكومة: الإمدادات مستقرة والجمعيات تلبي احتياجات الموسم الصيفي

الزراعة: لا توجد أزمة والمخزون الاستراتيجي يتجاوز 6 ملايين شيكارة

في خطوة جديدة ضمن تحركات الحكومة لضبط أسواق الطاقة والصناعة، قررت مصر فرض رسوم تصدير مؤقتة على الأسمدة النيتروجينية، في ظل اضطرابات تشهدها الأسواق العالمية وارتفاعات متتالية في أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج.

وجاء القرار وفق ما أعلنته وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، بفرض رسم تصدير بقيمة ٩٠ دولاراً للطن أو ما يعادله بالجنيه المصري على صادرات الأسمدة النيتروجينية، على أن يتم تطبيقه اعتباراً من الثلاثاء الماضي ولمدة ثلاثة أشهر قابلة للمراجعة وفق تطورات السوق.

ويأتي القرار في وقت تتعرض فيه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في مصر لضغوط متزايدة، بالتزامن مع تحركات حكومية لإعادة هيكلة أسعار الغاز الطبيعي الموجه لقطاعات مثل الأسمدة والبتروكيماويات والحديد والأسمنت.

وتعد صناعة الأسمدة من أهم الصناعات الاستراتيجية في مصر، لما لها من دور مزدوج في دعم الصادرات من جهة، وضمان توافر الأسمدة للقطاع الزراعي المحلي من جهة أخرى، وهو ما يجعل أي تغيير في سياسات التصدير أو التسعير محل اهتمام واسع.

ضغوط الطاقة وتكلفة الإنتاج

وتأتي هذه الإجراءات في ظل ارتفاع فاتورة استيراد الطاقة خلال الفترة الأخيرة، مع زيادة الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي المسال، ما أدى إلى تضاعف تكلفة الاستيراد مقارنة بالفترات السابقة، وارتفاع الضغوط على الميزان التجاري.

ووفق تقديرات اقتصادية، فإن التغيرات في أسعار الطاقة العالمية تنعكس بشكل مباشر على تكلفة إنتاج الأسمدة، باعتبارها من الصناعات الأكثر استهلاكاً للغاز الطبيعي.

في المقابل، أثار القرار جدلاً داخل الأوساط الزراعية، حيث حذر الدكتور نادر نور الدين، أستاذ الموارد المائية بكلية الزراعة بجامعة القاهرة والخبير الدولي في الغذاء والحبوب، من أن أي نقص في الأسمدة النيتروجينية أو ارتفاع أسعارها قد يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ.

نادر نور الدين:

تراجع كميات السماد النيتروجيني يرفع فاتورة الاستيراد

وقال نور الدين، في تصريحات صحفية، إن خفض أو نقص الأسمدة قد يؤدي إلى تراجع المحاصيل بنسبة تصل إلى ٣٠٪، بينما قد يصل الانخفاض إلى ٥٠٪ في حال عدم إضافتها بشكل كامل، وهو ما سينعكس على زيادة فاتورة الاستيراد الغذائي.

وأضاف أن السماد النيتروجيني عنصر أساسي لا غنى عنه لنمو النبات، مشيرا إلى أنه لا يتوفر بشكل طبيعي في التربة الزراعية، وبالتالي يعتمد الإنتاج الزراعي عليه بشكل كامل وبكميات محددة علميا.

كما أشار إلى أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) سبق أن حذرت من أن نقص الأسمدة في الدول النامية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة، ما يضاعف من أعباء الاستيراد بالعملة الصعبة.

مخاوف من ارتفاع فاتورة الاستيراد

وحذر الخبير الزراعي من أن أي تراجع في استخدام الأسمدة قد يدفع مصر إلى زيادة وارداتها من السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والذرة والزيوت والسكر والبقوليات، بالإضافة إلى تأثير غير مباشر على إنتاج الأعلاف وبالتالي قطاعي الثروة الحيوانية والداجنة.

واعتبر أن إدارة ملف الأسمدة تحتاج إلى توازن دقيق بين متطلبات الصناعة وحماية الإنتاج الزراعي، لتجنب أي انعكاسات سلبية على الأمن الغذائي.

في المقابل، نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ما تم تداوله بشأن وجود أزمة في توفير الأسمدة خلال الموسم الزراعي الصيفي، مؤكداً أن الإمدادات متوفرة بشكل آمن ومستقر.

وأوضح، في بيان رسمي، أنه بالتواصل مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تم التأكيد على توافر مخزون استراتيجي يزيد على ٦ ملايين شيكارة من الأسمدة داخل الجمعيات الزراعية على مستوى الجمهورية، مع استمرار الإمدادات اليومية من المصانع.

وشددت وزارة الزراعة على أن منظومة توزيع الأسمدة المدعمة تعمل بشكل منتظم، بما يضمن تلبية احتياجات المزارعين خلال الموسم الصيفي دون أي انقطاع، مؤكدة أن الدولة تضع دعم الفلاح في مقدمة أولوياتها ضمن سياسات الأمن الغذائي.

بعد ارتفاع أسعار الأسمدة

مصر تراهن على الزراعة الحيوية والتوسع الأفقي لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الواردات

مع تصاعد التحديات المرتبطة بارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، تتزايد الدعوات لإعادة النظر في سياسات دعم الأسمدة وآليات توزيعها، بما يحقق توازناً بين رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتقليل الأعباء المالية على المزارعين، خاصة في المحاصيل الاستراتيجية وعلى رأسها القمح.

ويؤكد خبراء زراعيون أن التوسع في زراعة القمح داخل الأراضي الجديدة يمكن أن يمثل أحد الحلول المهمة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الفجوة الاستيرادية، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب مرونة أكبر في سياسات صرف الأسمدة المدعمة، إلى جانب التوسع في استخدام البدائل العضوية والحيوية.

أكد الدكتور محمد يوسف، خبير الزراعة الحيوية بجامعة الزقازيق، أن مصر لا تعاني من أزمة حقيقية في الأسمدة الأزوتية، بل على العكس تعد من الدول المصدرة، حيث تحتل المركز الخامس عالميًا في تصدير اليوريا، وهو ما يعكس قوة القطاع الإنتاجي في هذا المجال.

وأوضح يوسف أن الأزمة الحقيقية لا تكمن في نقص الإنتاج، وإنما في اضطراب السوق الحر وظهور السوق السوداء، مشيرًا إلى أن هذا هو العامل الأساسي وراء الارتفاعات الكبيرة في الأسعار داخل السوق المحلي، رغم توافر الأسمدة المدعمة بشكل منظم عبر الجمعيات الزراعية.

وأشار إلى أن سعر طن اليوريا أو النترات في السوق الحر وصل إلى نحو ٢٨ ألف جنيه، في حين يبلغ سعر الشيكارة المدعمة داخل الجمعيات حوالي ٢٩٢ جنيهًا، لكنه يرتفع في السوق غير الرسمية ليصل إلى نحو ١٤٠٠ جنيه، وهو ما يعكس فجوة سعرية كبيرة بين النظامين الرسمي وغير الرسمي.

محمد يوسف:

الأسمدة سلاح جيوسياسي لا يقل أهمية عن النفط والغاز

وأضاف أن الدولة توفر طن الأسمدة المدعمة بنحو ٦٠٠٠ جنيه تقريبًا، بينما يتم تصديره للخارج بسعر يصل إلى ٤٧ ألف جنيه للطن، مؤكدًا أنه رغم هذا التفاوت، فإن مصر لا تواجه أزمة نقص في الأسمدة، ولكن التحدي يكمن في ضبط آليات التداول داخل السوق المحلي.

وشدد خبير الزراعة الحيوية على أن الأسمدة تمثل حجر الأساس في منظومة الإنتاج الزراعي، وأي خلل في توافرها أو توزيعها يؤدي بشكل مباشر إلى تراجع الإنتاج وارتفاع الأسعار، ليس محليًا فقط بل على المستويات الإقليمية والعالمية أيضًا، موضحًا أن الأسمدة أصبحت أداة ذات بعد جيوسياسي لا تقل أهمية عن النفط والغاز.

وأضاف أن الدولة المصرية تواصل دعم المزارعين بشكل كبير، من خلال توفير التقاوي المعتمدة والأسمدة المدعمة، حيث تتحمل ما يقرب من ٧٠ مليار جنيه سنويًا لدعم هذا القطاع الحيوي.

ولفت إلى أن نحو ٧٥٪ من تكلفة إنتاج الأسمدة النيتروجينية ترتبط بأسعار الطاقة، ما يجعل أي ارتفاع في أسعار الغاز أو الوقود ينعكس مباشرة على تكلفة الإنتاج، وبالتالي على الأسعار النهائية للأسمدة في السوق.

وأشار إلى أن الأزمات العالمية، مثل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والتوترات في بعض مناطق الشرق الأوسط، أثرت على أسواق الطاقة عالميًا، كما أن إغلاق بعض الممرات الملاحية الاستراتيجية مثل مضيق هرمز أدى إلى اضطراب في سلاسل الإمداد، باعتباره يمر عبره نحو ٢٠٪ من تجارة النفط العالمية، ونسب كبيرة من صادرات الأسمدة.

وأوضح أن نحو ٥٠٪ من إنتاج الأسمدة الكيماوية في بعض المناطق يمر عبر هذا المضيق، وهو ما انعكس على ٣٠٪ من تجارة اليوريا و٢٠٪ من النترات، إلى جانب تأثيرات على بعض مدخلات الإنتاج الزراعي الأخرى.

وأكد أن مصر لا تعتمد على استيراد الأسمدة من دول الخليج، وبالتالي فإن تأثير تلك الاضطرابات محدود على السوق المحلي من ناحية التوريد، لكن التأثير يظهر بشكل أكبر في الصادرات الزراعية، سواء الطازجة أو المصنعة، خاصة في الأسواق الخليجية باستثناء المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بحجم الاستهلاك المحلي، أوضح أن مصر تستهلك نحو ٨ ملايين طن من الأسمدة النيتروجينية سنويًا، منها ٤ ملايين طن مدعمة و٤ ملايين طن في السوق الحر، مشيرًا إلى وجود بروتوكول تعاون مع المصانع المنتجة للأسمدة يلتزم بتوريد ٥٥٪ من إنتاجها لوزارة الزراعة، بما يضمن تلبية احتياجات السوق المحلي ودعم الفلاح المصري.

أوضح الدكتور معاطي قشطة، الخبير الزراعي بمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة، أن زيادة المساحات المنزرعة بالقمح في الأراضي الجديدة تستلزم إعادة النظر في بعض القيود الخاصة بصرف الأسمدة المدعمة، بما يتيح فرصاً أوسع للتوسع الأفقي وتحقيق عائد اقتصادي أفضل.

وأشار إلى أن هناك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في مناطق مثل الوادي الجديد والفرافرة، تتمتع ببنية تحتية جيدة للري وتوافر المياه العذبة، وتحقق بالفعل إنتاجية جيدة من القمح، لكنها لا تُستغل بالشكل الأمثل.

وأضاف أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يمثل أحد أبرز التحديات أمام المزارعين، خاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة في السوق الحر، في مقابل القيود المفروضة على صرف الدعم السمادي، والتي تحدد المساحات المستفيدة حتى ٢٥ فدانا فقط، وهو ما يدفع بعض المزارعين إلى التحول لمحاصيل أقل تكلفة رغم أهمية القمح الاستراتيجية.

واقترح قشطة استثناء الأراضي المنزرعة بالقمح من هذه القيود، بحيث يتم السماح بصرف الأسمدة المدعمة دون حد أقصى للمساحات، بما يشجع على التوسع في إنتاج المحصول وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وفي سياق متصل، أكد الدكتور جمعة عطا، الخبير بمركز البحوث الزراعية، أن ارتفاع أسعار الأسمدة يفرض ضرورة التوسع في استخدام البدائل الزراعية المتاحة، بما يحافظ على خصوبة التربة ويقلل من تكلفة الإنتاج، مشدداً على أن الإدارة الجيدة للمخصبات العضوية والحيوية تمثل خياراً أكثر استدامة في المرحلة الحالية.

وأوضح أن هناك مجموعة من الممارسات التي يمكن أن تسهم في تحسين الإنتاجية وخفض التكلفة، من بينها إضافة السماد البلدي، واستخدام الكبريت الزراعي، والتوسع في المخصبات الحيوية، إلى جانب الاهتمام برش العناصر الصغرى لضمان توازن التغذية النباتية.

كما أشار إلى أهمية الاستفادة من المخلفات الحيوانية داخل المزارع، واستخدامها بعد معالجتها كسماد عضوي فعال، بالإضافة إلى استخدام منتجات البيوجاز كمصدر متكامل للعناصر الغذائية، يمكن إضافتها على دفعات خلال مراحل نمو النبات.

وأكد أن هذه الممارسات لا تقتصر على خفض التكلفة فقط، بل تسهم أيضاً في رفع إنتاجية المحاصيل بنسبة قد تصل إلى ٣٠٪، وتحسين جودة الإنتاج وتبكير النضج، فضلاً عن تعزيز خصوبة التربة على المدى الطويل.

واختتم الخبراء بالتأكيد على أن تحقيق التوازن بين دعم الأسمدة التقليدية والتوسع في البدائل الحيوية يمثل أحد المفاتيح الأساسية لتعزيز الاستدامة الزراعية، وزيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

معاطي قشطة:

يجب استثناء القمح من قيود صرف الأسمدة المدعومة

جمعة عطا:

استخدام السماد العضوي يرفع إنتاجية المحاصيل 30 %

الذهب الأصفر يربح الرهان

التسعير المبكر ورفع أسعار التوريد ينعشان زراعة القمح بـ500 ألف فدان جديد

يظل القمح في صدارة المحاصيل الاستراتيجية التي تعول عليها الدولة المصرية لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الاستيراد، وفي السنوات الأخيرة، اتجهت الدولة إلى تبني سياسات استباقية لدعم المزارعين، كان أبرزها الإعلان المبكر عن أسعار التوريد قبل بدء الزراعة، وهو ما انعكس بشكل واضح على زيادة المساحات المنزرعة وتحفيز الفلاحين على التوسع في زراعة هذا المحصول الحيوي.

حسام الدين محفوظ:

الحكومة وفرت منظومة متكاملة لتسهيل التوريد وصرف المستحقات

وفي هذا السياق، أكد الدكتور حسام الدين محفوظ، وكيل وزارة الزراعة بمحافظة الغربية، أن الدولة نجحت هذا الموسم في تحقيق نقلة نوعية في ملف القمح، بفضل وضوح الرؤية والسياسات التحفيزية التي تم تطبيقها قبل بداية موسم الزراعة.

وأوضح أن الإعلان عن سعر توريد القمح قبل الزراعة منذ شهر سبتمبر ٢٠٢٥ منح المزارعين حالة من الاطمئنان، وشجعهم على زيادة المساحات المنزرعة، وهو ما انعكس في الأرقام بشكل واضح، حيث ارتفعت المساحة من ٣,٢ مليون فدان في الموسم الماضي إلى أكثر من ٣,٧ مليون فدان في الموسم الحالي، بزيادة تقترب من ٥٠٠ ألف فدان.

وأشار محفوظ إلى أن الدولة لم تكتفى بالإعلان المبكر عن الأسعار، بل قامت بزيادتها على مرحلتين، الأولى قبل الزراعة في سبتمبر ٢٠٢٥ بزيادة ١٥٠ جنيهًا للأردب، والثانية قبل الحصاد في أبريل، حيث تم تحديد السعر النهائي عند ٢٥٠٠ جنيه للأردب، مقارنة بنحو ١٢٠٠ جنيه في الموسم الماضي.

وأكد أن هذه الزيادات تمثل حافزًا قويًا للمزارعين، وتدفعهم للتوسع في زراعة القمح باعتباره محصولًا استراتيجيًا لا غنى عنه، سواء لمصر أو لمختلف دول العالم.

وفيما يتعلق بمنظومة التوريد، أوضح وكيل وزارة الزراعة بالغربية أن الدولة وضعت خطة متكاملة لتجميع القمح على مستوى الجمهورية، بما يضمن سهولة التوريد وسرعة صرف المستحقات.

وأشار إلى أن محافظة الغربية شهدت هذا العام زراعة نحو ١٣٧ ألفًا و٦٥٠ فدانًا من القمح، بزيادة ١٧ ألف فدان عن العام الماضي، مع توفير ٢٤ موقعًا لتجميع المحصول على مستوى المحافظة.

وأضاف أن كل موقع يشرف عليه لجان متكاملة تضم ممثلين عن وزارتي التموين والزراعة، إلى جانب الجهات الرقابية المختصة، والجمعية القومية للموازين، والشركات المسوقة، وذلك لضمان تنظيم عملية الاستلام وتسهيلها أمام المزارعين.

ولفت إلى أن الدولة حرصت على سرعة صرف مستحقات الموردين، حيث يتم السداد خلال فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة، وهو ما يعزز ثقة الفلاحين في منظومة التوريد الحكومية.

وأكد محفوظ أن ظاهرة السماسرة، التي كانت تعتمد على شراء القمح من المزارعين وخلطه بالمستورد، لم يتم رصدها هذا العام على مستوى الجمهورية، وهو ما يعكس نجاح منظومة الرقابة والتوريد الجديدة.

وأوضح أن لجان استلام القمح تقوم بدور محوري في فحص المحصول من حيث النظافة ونسبة الرطوبة وجودة الحبوب، بما يمنع أي تلاعب أو خلط مع أقماح مستوردة.

كما أشار إلى أن زيادة عدد مواقع الاستلام داخل القرى والمراكز ساهمت في تقليل الزحام وتسهيل الإجراءات، مع إعطاء أولوية واضحة لصغار المزارعين في عمليات التوريد، بما يضمن حصولهم على حقوقهم بسهولة ويسر.

واختتم وكيل وزارة الزراعة بالغربية تصريحاته بالتأكيد على أن وعي المزارع المصري، إلى جانب السياسات الداعمة التي تنفذها الدولة، يمثلان حجر الأساس في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، وتعزيز قدرة مصر على مواجهة التحديات العالمية في ملف الغذاء.

www.facebook.com/AlamALmalNews

AlamALmalNews

www.alamalmal.net
info@alamalmal.net

أمين سراج ضمن قائمة فوربس لقادة القطاع العقاري الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط 2026

للعام الثاني على التوالي، اختارت مجلة فوربس الشرق الأوسط المهندس أمين سراج، العضو المنتدب لشركة هايد بارك العقارية للتطوير، ضمن قائمة قادة القطاع العقاري الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦، في تأكيد على استمرارية الحضور القيادي ودوره في قيادة أحد أبرز الكيانات العقارية في مصر.

ويعكس هذا الاختيار مسار التحول الاستراتيجي الذي قاده المهندس أمين سراج داخل الشركة، حيث انتقلت تحت قيادته من مطور بمشروع واحد إلى كيان عقاري متكامل يمتلك محفظة تضم ٨ مشروعات موزعة في شرق وغرب القاهرة والساحل الشمالي، بما عزز من قدراتها التوسعية ورسّخ موقعها في السوق.

وخلال السنوات الأخيرة، واصلت الشركة تعزيز محفظتها التي تمتد على مساحة ٢٢٠٠ فدان، عبر إطلاق مشروعات جديدة، كان أحدثها مشروع Hyde Park Terraces في يناير ٢٠٢٦، إلى جانب تسجيل مبيعات كاملة لمشروع Hyde Park Views في نوفمبر ٢٠٢٥، بما يعكس قوة الطلب على منتجات الشركة وثقة السوق في مشروعاتها.

وتواصل الشركة، تحت قيادته، تحقيق إنجازات نوعية تعكس ثقة السوق وقوة الطلب، مدعومة باستراتيجية ترتكز على تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة، ما يعزز مكانتها كلاعب رئيسي في رسم مستقبل القطاع العقاري في مصر والمنطقة.

التصدير العقاري يتحول إلى رافد للدولار..

أحمد منصور: السوق تنتقل من «البيع السهل» إلى المنافسة العالمية

اعتمدت السوق العقارية ، خلال السنوات الماضية، بشكل كبير على زيادة المعروض من خلال المشروعات الجديدة والمدن الحديثة والتوسع العمراني، إلا أن الخبراء يرون أن المرحلة المقبلة تتطلب التحول نحو إدارة الطلب عبر خلق رغبة حقيقية في الشراء، وتحسين تجربة العملاء، واستهداف أسواق محددة، بما يعكس انتقال السوق من مرحلة «البيع السهل» إلى مرحلة «المنافسة العالمية».

ومن المتوقع أن تعكس التحديات التي فرضتها الأحداث الجيوسياسية والحروب الراهنة تحولًا مهمًا في فلسفة إدارة السوق العقارية في مصر.

وقال أحمد منصور، المسؤول بشركة «Cred» للتطوير العقاري، إن تفعيل ملف التصدير العقاري كمصدر للعملة الصعبة، مع التركيز على المستثمرين العرب والأجانب، يرتبط بهدف اقتصادي واضح يتمثل في جذب التدفقات النقدية الدولارية، بما يسهم في تقليل الضغط على العملة المحلية ودعم ميزان المدفوعات.

وأضاف أن العقار لم يعد مجرد نشاط محلي، بل تحول إلى أداة تصدير غير تقليدية، كالسياحة وقناة السويس.

وأشار إلى أن الترابط بين السياحة والعقار يمثل أحد أهم المحاور الاستراتيجية، موضحًا أن ربط تجربة زيارة مصر بقرار شراء العقار يعني اقتصاديًا إطالة مدة إقامة السائح، وتحويله إلى مستثمر، وزيادة العائد من كل زائر.

وأوضح أن هذه الاستراتيجية تُطبق عالميًا في عدد من الدول، مثل الإمارات وتركيا.

وأضاف أن السوق يشهد أيضًا تغيرًا في هيكل المنتج العقاري، حيث تزايد الطلب على الوحدات الصغيرة المكونة من غرفة أو غرفتين، وهو ما يعكس تغير القدرة الشرائية، وزيادة الطلب الاستثماري بغرض التأجير، إلى جانب دخول شريحة جديدة من المشترين.

وأكد أن هذا التوجه يسهم في تقليل مخاطر الركود المرتبطة بالوحدات الكبيرة مرتفعة السعر.

وشدد على أهمية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، مؤكدًا أن التكامل بينهما أصبح ضرورة حتمية، خاصة أن الترويج الخارجي يحتاج إلى دعم دبلوماسي وسياحي، إلى جانب تسهيل الإجراءات المتعلقة بالإقامة والتملك وتحويل الأموال، بما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي.

وأشار إلى أن التصدير العقاري سيظل محدود التأثير دون دعم الدولة، مؤكدا أن مستقبل السوق العقارية في مصر لن يحسم بحجم المشروعات فقط، وإنما بقدرة السوق على خلق طلب حقيقي ومستدام، خاصة من الأسواق الخارجية.

واختتم حديثه بالتأكيد على أنه في حال تنفيذ هذه الرؤية بشكل صحيح، فإن القطاع العقاري يمكن أن يتحول إلى أحد أهم مصادر العملة الصعبة، ورافد اقتصادي مكمل للسياحة، وأداة فعالة لتعزيز مكانة مصر الاستثمارية على المستوى الإقليمي.

منار مختار

بهاء سالم: غياب التسويق الدولي يحرم العقار المصري من جذب المستثمر الأجنبي

أكد الدكتور بهاء سالم، رئيس مجلس إدارة مجموعة السالم القابضة، أن السوق العقارية المصرية بحاجة إلى استراتيجية تسويق دولية متكاملة تستهدف المستثمر الأجنبي، مشددًا على أن الاستثمار العقاري يمثل «رحلة متكاملة» تبدأ من إجراءات الدخول والتراخيص، وصولا إلى آليات الخروج.

وأوضح أن مصر لا زالت تطرح منتجاتها العقارية موجهة بشكل أساسي للسوق المحلية، دون مخاطبة المستثمر الأجنبي باللغة التي يفهمها، سواء من حيث وضوح الإجراءات أو سهولة الدخول والخروج من السوق.

وأشار إلى ضرورة تصميم المنتج العقاري بما يتناسب مع متطلبات المستثمر الأجنبي، مع العمل على تبسيط الإجراءات، خاصة ما يتعلق بتسجيل العقارات، والذي يمثل أحد أبرز مصادر القلق لدى المستثمرين الدوليين.

ودعا سالم إلى التعاقد مع وكالات تسويق عالمية للترويج لصورة مصر في الخارج، مع إبراز ما تحقق من إنجازات في البنية التحتية ومستويات الأمان، مؤكدًا أن التغيرات الجيوسياسية في منطقة الخليج تمنح مصر فرصة لتعزيز موقعها كوجهة استثمارية آمنة، بشرط الجاهزية المؤسسية والإجرائية.

وأكد أن الترويج الدولي لمصر لم يعد خيارًا، بل ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما تمتلكه من مقومات سياحية واقتصادية وفرص استثمارية واعدة، تحتاج إلى عرض احترافي على الساحة العالمية.

وأضاف أن استثمارات مجموعة السالم خارج مصر تتيح لها الاحتكاك المباشر بمستثمرين دوليين، لافتًا إلى أن العديد منهم لا يزال لديهم تصور غير مكتمل عن حجم التطور الذي شهدته الدولة خلال السنوات الأخيرة، سواء في مشروعات البنية التحتية أو المدن الذكية والمشروعات القومية الكبرى.

وشدد سالم على أن مصر تمتلك مقومات اقتصادية قوية تؤهلها لتكون ضمن كبرى الأسواق الجاذبة للاستثمار، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تمثل فرصة حقيقية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات، في ظل تنوع الفرص الاستثمارية ومؤشرات النمو الإيجابية بالسوق المصري.

TLD للتطوير العقاري تطلق مشروع Westrict متعدد الاستخدامات في الشيخ زايد

أعلنت شركة TLD للتطوير العقاري عن إطلاق مشروعها الجديد Westrict، أحدث وجهة متكاملة لها في غرب القاهرة، والذي سيضم فندق وشقق فندقية تحت علامة Tribute Portfolio في مصر، بالتعاون مع Marriott International.

ويقدم المشروع نموذجًا قائمًا على التكامل الوظيفي والتشغيلي بين مكوناته من الضيافة والسكن والمكونات التجارية والإدارية، بما يعكس تطورًا من مفهوم التطوير متعدد الاستخدامات إلى صياغة وجهة حضرية متكاملة قائمة على الترابط.

ويتميز المشروع بموقعه الاستراتيجي على امتداد أحد أهم المحاور السياحية والتجارية في مصر، الرابط بين المتحف المصري الكبير وأهرامات الجيزة ومطار سفنكس الدولي والساحل الشمالي، ليقدم Westrict نموذجًا جديدًا للتطوير العمراني، يضع معيارًا متقدمًا للمشروعات متعددة الاستخدامات في غرب القاهرة.

وشهدت مراسم توقيع عقد الشراكة بين شركة TLD وMarriott International حضور كل من أحمد الطيبي، رئيس مجلس الإدارة والشريك المؤسس لشركة TLD للتطوير العقاري، وعمر الطيبي، الرئيس التنفيذي للشركة، إلى جانب شادي حسن، نائب الرئيس للتطوير - شمال إفريقيا في Marriott International، بالإضافة إلى عدد من قيادات ومسؤولي الجانبين.

ويعتمد التصميم المعماري لمشروع Westrict على رؤية متكاملة تُعيد تقديم التجربة العمرانية بأسلوب أكثر انسيابية وتفاعلية، حيث تتكامل التراسات والأسطح والمساحات العامة في مشهد معماري واحد يعزز مفهوم المشروع المتكامل.

ويتميز المشروع بتشكيل معماري مدروس يخلق حركة سلسة بين مختلف المستويات، مع توفير مناطق ظل طبيعية ودمج عناصر خضراء ومسطحات مائية تعزز الإحساس بالراحة وتدعم جودة الحياة في المساحات المفتوحة.

كما يحقق نظام الواجهات الذكي توازنًا بين الأداء والكفاءة، من خلال تعزيز الإضاءة الطبيعية وتقليل الأحمال الحرارية بما يتماشى مع معايير الاستدامة EDGE ويرفع كفاءة التشغيل. ويبرز الفندق المكون من سبعة طوابق كعنصر معماري محوري يربط مكونات المشروع بصريًا ووظيفيًا.

ويقع المشروع على مساحة بنائية تبلغ ٦٠,٠٠٠ متر مربع، ويضم فندق Tribute Portfolio بسعة ١٢٣ غرفة، إلى جانب ٢٥٠ شقة فندقية، مع برنامج تأجير متكامل بالتعاون مع Marriott International يدعم جميع الوحدات ويعزز التكامل التشغيلي ويضمن إدارة وتشغيل بمعايير ضيافة عالمية. كما يضم المشروع ١١٠ وحدات إدارية بمساحات متنوعة بارتفاعات تصل إلى ٤,٢ متر لتعزيز جودة بيئة العمل، فضلاً عن مساحات تجارية حديثة تمتد لاستيعاب أكثر من ١٠٠ علامة تجارية ومطاعم عالمية بارتفاعات تصل إلى ٦,٥ متر بما يخلق تجربة تجارية حيوية ومترابطة العناصر، ويتيح المشروع للعملاء تملك وحدة ضمن منظومة فندقية عالمية متكاملة، بما يجمع بين تجربة المعيشة وفرص الاستثمار ضمن نموذج قائم على مفهوم الضيافة المتكاملة.

ومن جانبه علق شادي حسن، نائب الرئيس للتطوير شمال إفريقيا في Marriott International: نفخر بالتعاون مع شركة TLD في تطوير فندق وشقق فندقية تحت علامة Tribute Portfolio.

وتمثل هذه الشراكة ثاني تعاون من هذا النوع، بعد مشروع سابق ناجح تم تنفيذه مع شركة الطيبي للتطوير العقاري، ونعمل دائمًا على الشراكة مع مطورين يمتلكون رؤية واضحة وسجلًا قويًا في التنفيذ. وقد منحتنا خبرة TLD ونهجها المنضبط ثقة كبيرة في هذا التعاون، الذي يمثل فرصة لتقديم تجربة ضيافة عالمية ضمن مشروع يتمتع بأسس استثمارية قوية وقيمة طويلة الأمد، بما يعيد تعريف مفهوم المشروعات المتكاملة في غرب القاهرة.

وفي هذا السياق، علق أحمد الطيبي، رئيس مجلس الإدارة والشريك المؤسس لشركة TLD للتطوير العقاري: يمثل مشروع Westrict محطة جديدة في مسيرة TLD نحو تطوير وجهات متكاملة تتطلق من فلسفة تمتد لأكثر من ثلاثين عامًا من الخبرة في قطاعات متعددة، في مقدمتها السياحة.

في تعليقه على هذه الشراكة، قال عمر الطيبي، الرئيس التنفيذي لشركة TLD للتطوير العقاري: تعكس شراكتنا مع Marriott International رؤيتنا في تقديم مشروعات محلية بمعايير تنفيذ وتشغيل عالمية، من خلال تطوير وجهة متكاملة متعددة الاستخدامات ترتقي بأسلوب الحياة والعمل والاستثمار. وقد تم تصميم كل عنصر في المشروع بعناية لضمان تجربة استثنائية للعملاء، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

للعام الثاني على التوالي..

فوربس تختار المهندس تامر ناصر ضمن قائمة أكثر قادة القطاع العقاري تأثيرًا بالشرق الأوسط لعام 2026

في تأكيد جديد على مكانتها المتنامية في السوق العقاري المصري، تواصل شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري تعزيز حضورها المؤسسي والقيادي، وذلك بعد اختيار الرئيس التنفيذي للشركة، المهندس تامر ناصر، ضمن قائمة مجلة فوربس لأكثر قادة القطاع العقاري تأثيرًا في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦، وذلك للعام الثاني على التوالي، تقديرًا لدوره القيادي وإسهاماته البارزة في دعم خطط النمو والتوسع داخل الشركة.

ويعكس هذا الاختيار المكانة المتقدمة التي وصلت إليها سيتي إيدج كأحد أبرز المطورين العقاريين في مصر، حيث يأتي تتويجًا لمسيرة مهنية متميزة للمهندس تامر ناصر، ودوره الفاعل في قيادة الشركة منذ سبتمبر ٢٠٢٤ نحو تحقيق أداء تشغيلي قوي ونمو مستدام عبر مختلف أنشطتها.

ويحمل هذا التواجد دلالة واضحة على قوة الأداء التشغيلي للشركة، التي تدير محفظة متنوعة تضم أكثر من ٢٠ مشروعًا موزعة على ٦ وجهات رئيسية داخل مصر، وهو ما يعكس اتساع نطاق أعمالها وقدرتها على التواجد في أهم مناطق التنمية العمرانية الجديدة.

آسر حمدي: مبادرات تمويل الفنادق تفتح الباب لزيادة الغرف وتعزيز تنافسية السياحة المصرية

أكد آسر حمدي، عضو اللجنة السياحية بغرفة التجارة الأمريكية، أن المبادرات التمويلية التي أطلقها البنك المركزي، خاصة مبادرة دعم وتمويل إنشاء وتطوير الفنادق، تمثل دفعة قوية لزيادة الطاقة الفندقية في مصر، بما ينعكس مباشرة على تنشيط القطاع السياحي وجذب مزيد من الاستثمارات.

وأوضح حمدي، أن المبادرة التي توفر تمويلًا بفائدة ميسرة تصل إلى نحو ١٢٪، تسهم في تحفيز المستثمرين على تحويل الوحدات العقارية الجاهزة إلى منشآت فندقية، وهو ما يساهم في تسريع وتيرة زيادة عدد الغرف الفندقية بالسوق.

وأشار إلى أن دخول مطورين إقليميين ودوليين إلى السوق المصرية، يمثل عاملا مهمًا في رفع مستوى المنافسة، وإحداث نقلة نوعية في معايير التطوير، مؤكدًا أن هؤلاء المطورين يقدمون منظومات متكاملة تشمل العلامات التجارية ونظم التشغيل والإدارة وفقًا لأحدث المعايير العالمية.

وأضاف أن مفهوم «تصدير العقار» أصبح أكثر وضوحًا خلال الفترة الحالية، حيث يستهدف جذب مشترين أجانب لديهم توقعات ومعايير مختلفة في التصميم والمساحات، ما يستدعي الالتزام بالمعايير الدولية في المشروعات العقارية والفندقية، سواء من حيث جودة التنفيذ أو أساليب الإدارة.

تأكيدا على ريادته في سكاي أبوظبي للتطوير العقاري..

المهندس عبد الرحمن عجمي ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط 2026 للقادة الأكثر تأثيرا في القطاع العقاري

أعلنت مجلة فوربس الشرق الأوسط إدراج المهندس عبد الرحمن عجمي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة سكاي أبوظبي للتطوير العقاري، ضمن قائمتها السنوية لقادة الشركات العقارية الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦. ويعكس هذا الاختيار مكانته القيادية ودوره المحوري في دعم مسيرة نمو وتوسع الشركة داخل السوق العقاري المصري، إلى جانب إسهاماته في ترسيخ قدرتها التنافسية.

كما يعكس ذلك ما حققه المهندس عبد الرحمن عجمي من خلال رؤية توسعية واستراتيجية مستدامة، أسهمت في ترسيخ مكانة الشركة كأحد أبرز المطورين في السوق المصرية، وتعزيز قدرتها على المنافسة وتحقيق نمو متوازن. ويعتمد عجمي في أسلوب قيادته، المدعوم بخبرته الممتدة على مدار ٣٠ عامًا في السوق العقاري الإماراتي والمصري، على توظيف الخبرة التقنية والكفاءة الإدارية في إدارة وتنفيذ المشروعات الكبرى ذات القيمة الاستثمارية العالية على المدى البعيد، بما يسهم في دفع نمو الشركات وتحفيز الابتكار.

كما يركز على بناء توسعات مدروسة، واختيار المواقع المتميزة، وتنمية محفظة أعمال متنوعة، مع الالتزام بمواعيد التسليم، إلى جانب عقد شراكات استراتيجية مع مؤسسات عالمية، مما يعزز جودة المشروعات ويرفع معايير السوق. ويعكس هذا النهج قدرته على الجمع بين التطوير المؤسسي والتوسع الاستثماري المستدام، بما يدعم ترسيخ مكانة الشركات التي يقودها في أسواقها الإقليمية.

ويمتد هذا النجاح إلى مسيرة مهنية متراكمة، حيث تولى المهندس عبد الرحمن عجمي منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة دايموند عام ٢٠١٤، قبل إطلاق وتوليه إدارة شركة سكاي أبوظبي للتطوير العقاري في مصر عام ٢٠٢١، وتدير شركة سكاي أبوظبي محفظة مشروعات متنوعة تضم ٦ مشروعات تمتد عبر عدد من المواقع الحيوية الاستراتيجية في شرق القاهرة والساحل الشمالي، مدعومة بمحفظة استثمارية لمجموعة دايموند تتجاوز مليار دولار في السوق الإقليمي.

للعام الثالث على التوالي:

فوربس تختار المهندس عمرو سليمان ضمن قائمة أبرز قادة القطاع العقاري الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2026

أدرجت مجلة فوربس الشرق الأوسط المهندس عمرو سليمان، المؤسس ورئيس مجلس الادارة التنفيذي لشركة ماونتن فيو للتنمية والاستثمار العقاري، ضمن قائمتها السنوية لأكثر ١٠٠ شخصية تأثيرًا في قطاع العقارات على مستوى الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٦، وذلك للعام الثالث على التوالي.

وجاء اختيار سليمان هذا العام مصحوبًا بتقدّم ملحوظ في تصنيفه مقارنة بالعام الماضي، كما احتل المركز الخامس بين أبرز القادة المصريين في القطاع.

ويعكس هذا التقدّم في تصنيف فوربس الشرق الأوسط استمرارية الأداء القوي والتوسع المدروس الذي تقوده ماونتن فيو، كما يرسّخ حضورها بين الشركات العقارية المصرية الأكثر تأثيرًا على الساحة الإقليمية. يستند التصنيف لمجموعة من المعايير، من بينها عدد سنوات الخبرة، وحجم محفظة الأراضي، وعدد الوحدات المملوكة، وقيمة المشروعات المنجزة وتلك قيد التنفيذ، فضلًا عن مدى الالتزام بمواعيد التسليم وجودة تجربة العملاء.

ويعد المهندس عمرو سليمان من الشخصيات البارزة والمؤثرة في قطاع التطوير العقاري في مصر والمنطقة، حيث يعتمد منهجه في القيادة على التنفيذ الفعلي للمشروعات والمجتمعات العمرانية، وتعظيم القيمة على المدى الطويل، إلى جانب رؤيته الطموحة التي تضع الابتكار والحداثة في صميم فلسفة التصميم والتنمية العمرانية.

وعلى مدار أكثر من عشرين عامًا، نجحت ماونتن فيو في تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة، تضم اليوم أكثر من ٥٠ ألف أسرة مقيمة في مشروعات الشركة، بما يعكس نجاح نموذجها في تقديم تجربة سكنية متكاملة ترتكز على جودة الحياة.

في الوقت نفسه يأتي هذا التكريم امتدادًا لمسيرة حافلة من الإنجازات التي حققتها ماونتن فيو بقيادة المهندس عمرو سليمان، إذ عكست المؤشرات التشغيلية خلال ٢٠٢٥ نموًا واضحًا في أداء الشركة، مع تحقيق مبيعات بقيمة ١٠٤ مليارات جنيه، وضخ استثمارات إنشائية بلغت ٢٠ مليار جنيه، إلى جانب تسليم ٢١٠٠ وحدة خلال العام.

وفي عام ٢٠٢٦، تواصل الشركة تسريع وتيرة التنفيذ عبر استهداف استثمارات إنشائية بقيمة ٢٥ مليار جنيه، وخطة لتسليم ٣٠٠٠ وحدة، بما يؤكد استمرارها في ضخ استثمارات كبيرة في السوق المصري وتعزيز معدلات الإنجاز عبر مشروعاتها المختلفة.

صندوق التنمية الحضرية: تحويل القاهرة التاريخية إلى متحف مفتوح ومقصد استثماري عالمي

أكد المهندس مصطفى عبدالوهاب، نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الحضرية، أن الصندوق يتبنى استراتيجية متكاملة لإعادة إحياء المباني ذات الطابع الأثري والتاريخي، بدءًا من منطقة باب زويلة، مع التوسع في مختلف المحافظات التي تزخر بكنوز معمارية غير مستغلة.

وأوضح عبد الوهاب أن الاستراتيجية تعتمد على ما وصفه بـ«اقتناص التميز»، من خلال اختيار مبان ذات قيمة تاريخية فريدة، وإعادة تطوّيرها بأسلوب يحافظ على هويتها البصرية، مع تحويلها إلى وجهات استثمارية متنوعة تشمل الأنشطة الفندقية والتجارية والثقافية.

جاء ذلك خلال كلمة عبد الوهاب، في الجلسة الثانية من النسخة الخامسة من مؤتمرات «The Investor»، التي تنظمها شركة "بلاك دايموند" بالتعاون مع غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، تحت شعار: «العقار المصري.. مصدر إلهام عالمي وبوابة للاستثمار".

وأشار إلى أن رؤية الصندوق ترتكز على الحفاظ على الهوية البصرية للمناطق التاريخية، مؤكدًا عدم السماح بإقامة مشروعات تحجب المعالم الأثرية البارزة مثل القلعة، مع الالتزام بتصميمات تعكس روح المكان سواء الإسلامي أو الحديث أو البدوي.

وأضاف أن الهدف النهائي يتمثل في إعادة القاهرة إلى مكانتها العالمية، من خلال مشروعات تنموية متكاملة تحافظ على التراث وتخلق وجهات سياحية واستثمارية جديدة، بما يدعم رؤية مصر ٢٠٣٠، ويعزز من تنافسية العاصمة عالميًا، مع العمل على تحويلها إلى «متحف مفتوح» يعكس تاريخها العريق.

وكشف عبدالوهاب عن خطة لإنشاء برجين فندقيين يضمان نحو ٤٠٠ غرفة داخل حديقة الفسطاط، بهدف سد الفجوة في الطاقة الفندقية، ودعم قطاعي السياحة والتنمية المحلية، إلى جانب توفير فرص استثمارية واعدة.

كما أكد أن منطقة باب زويلة تمثل نقطة ارتكاز رئيسية للمشروع، نظرًا لقيمتها التاريخية وموقعها في قلب القاهرة التاريخية، لافتًا إلى توقيع أول تعاقد مع القطاع الخاص لإنشاء مدرسة متخصصة في تعليم الحرف التراثية.

وأشار إلى أن خطة الصندوق لا تقتصر على القاهرة فقط، بل تمتد إلى عدد من المحافظات الأثرية، حيث يتم حاليًا حصر ودراسة مجموعة من العقارات والمواقع التاريخية لإعادة استخدامها وفق نموذج «إعادة الاستخدام التكيفي (Adaptive Reuse) بما يعزز من موقع مصر على خريطة الاستثمار العقاري السياحي.

وشدد على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص، سواء في التشغيل والإدارة خاصة في قطاع الفندقة، أو من خلال نماذج شراكة متنوعة تشمل الأرض أو الإدارة، مؤكدًا أن الصندوق يطرح فرصًا استثمارية جاذبة للمستثمرين الجادين.

واختتم عبدالوهاب تصريحاته قائلا: «نحن لا نبني جدرانًا، بل نعيد الحياة لمبان تحمل ذاكرة التاريخ، لنمنح المستثمر فرصة فريدة، ونضيف للوطن قيمة حقيقية ضمن خطة تطوير العمران القائم.

منار مختار

محمد مندور: الأصول التاريخية المصرية كنز غير مستغل.. وخطط لتحويلها إلى مصادر دخل مستدام

أكد اللواء دكتور محمد مندور، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المقاولون العرب لإدارة المرافق، أن الثروة العقارية والتاريخية التي تزخر بها مصر تمثل فرصا ذهبية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، مشددا على أن صون الهوية المصرية يبدأ من الاستغلال الأمثل للمباني ذات الطراز المعماري الفريد.

وكشف اللواء مندور، عن تأسيس إدارة متخصصة لأعمال الصيانة بالشركة، كما أعلن أن العمل جار حاليا على تنفيذ عمليات ترميم وصيانة دقيقة لأجزاء من القلعة الملكية بقصر عابدين، بهدف الحفاظ على قيمته الأثرية للأجيال القادمة وفق أعلى المعايير.

مسار العائلة المقدسة..
ثروة قومية للعالم

وفي ملف السياحة الدينية، وصف مندور مسار العائلة المقدسة بأنه ثروة قومية كبرى تضع مصر في صدارة خريطة السياحة الروحية عالميا، داعيا إلى تكاتف الجهود لتسويق هذا المسار دوليا لجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم.

واستعرض مندور تجربة قصر محمد علي كنموذج رائد للنجاح؛ حيث تم توظيف القصر لإقامة فعاليات سياحية واجتماعية، مما ساهم في تحقيق عوائد مادية تضمن استدامة أعمال الصيانة والتشغيل.

وطالب بتعميم هذه التجربة على كافة الأصول التاريخية غير المستغلة لتحويلها من مبان صامتة إلى مراكز إشعاع حضاري واقتصادي.

وحول الموقف التنفيذي للمشروعات الحالية، أوضح أن الشركة أنجزت نحو ٢٠٪ من الأعمال الإنشائية المستهدفة، فيما يجرى العمل على تنفيذ الـ ٨٠٪ المتبقية وفقا للجداول الزمنية الصارمة، مع التركيز على معادلة دمج العراقة بالتحديث العمراني .

واختتم رئيس المقاولون العرب للمرافق حديثه بالتشديد على دور الإعلام في تسليط الضوء على الكنوز المعمارية المصرية، مؤكدا أن استثمار الأصول التاريخية هو الطريق الأقصر لتعزيز الهوية الوطنية وتحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

واحدة من أكبر وأعرق شركات المقاولات في الشرق الأوسط وأفريقيا

«مختار إبراهيم» تعزز مكانتها الإقليمية بمحفظة أعمال قوية وتعاقدات بـ25.183 مليار جنيه

تعد شركة المقاولات المصرية، مختار إبراهيم، واحدة من أكبر وأعرق شركات المقاولات في الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد سعت دومًا للتطوير واستخدام أحدث أساليب البناء والتكنولوجيا، مما جعلها تجمع بين الأصالة والخبرة الطويلة التي انتقلت من جيل إلى جيل.

وعلى الرغم من الحرب الأمريكية- الإيرانية في الخليج، إلا أن الشركة لم تتوقف عن أعمالها هناك وخصوصا في دولة الإمارات وفي سلطنة عمان، وهو ما يؤكد ريادة الشركة وقدرتها على إدارة أعمالها بشكل ناجح.

المهندس / محب سالم. الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة المقاولات المصرية. مختار إبراهيم

إدارة رشيدة للتكاليف التمويلية وتراجع عبء الفوائد تنوع الأنشطة يعزز قدرة الشركة على مواجهة تقلبات السوق

710 ملايين جنيه مجمل ربح مستهدف خلال 2026/2027

توسع كبير في الخليج رغم الحرب الأمريكية الإيرانية

وتتنوع أنشطة المقاولات المصرية لتغطي عددًا كبيرًا من الصناعات الإنشائية، مثل إنشاء الكباري والطرق، ومشروعات المياه والصرف الصحي، ومحطات الكهرباء، وترميم الآثار، وإنشاء القرى السياحية والمباني العامة، والأعمال الكهروميكانيكية، والاستشارات الهندسية وغيرها.

كما تحرص الشركة على عامليها بتقديم أقصى وأرقى خدمات ممكنة سواء طبية أو اجتماعية أو ترفيهية، مما يؤثر إيجابًا على أداء العاملين ويحافظ على شعورهم بالانتماء للشركة.

وتتنوع أنشطة المقاولات المصرية لتغطي عددًا كبيرًا من الصناعات الإنشائية، مثل إنشاء الكباري والطرق، ومشروعات المياه والصرف الصحي، ومحطات الكهرباء، وترميم الآثار، وإنشاء القرى السياحية والمباني العامة، والأعمال الكهروميكانيكية، والاستشارات الهندسية وغيرها.

وبحسب موازنة الشركة، بلغت جملة الأعمال المستهدفة للعام المالي 2026 2027 مبلغ 9.948 مليار جنيه مقارنة بالعام المالي السابق 2025 ـ 2026 بمبلغ 10.885 مليار جنيه، بنقص قدره 937 مليون جنيه بنسبة 8.6 % تقريبًا.

وبلغت تكلفة عوامل الإنتاج لحجم الأعمال المستهدفة خلال العام 2026– 2027 نحو 9.338 مليار جنيه وبنسبة 93.9 % من حجم الأعمال، مقارنة بمبلغ 10.101 مليار جنيه خلال العام 2025 2026 وبنسبة 92.8 % من حجم الأعمال.

وسجل مجمل الربح المستهدف للعام المالي 2026– 2027 نحو 710.666 مليون جنيه بنسبة 7.1 % من جملة الأعمال المستهدفة، مقارنة بمجمل الربح عن العام السابق 2025 ـ 2026 بمبلغ 784.198 مليون جنيه بنسبة 7.2 %.

وفيما يتعلق بتكلفة الخدمات الإدارية، فقد بلغت خلال العام المالي 2026– 2027 نحو 31.412 مليون جنيه بنسبة 3.1 % من حجم الأعمال المستهدفة، مقابل مبلغ 35.715 مليون جنيه بنسبة 3.2 % من حجم الأعمال المستهدفة للعام المالي 2025 ـ 2026، بنقص قدره 5.033 مليون جنيه.

كما بلغت تكلفة الفوائد التمويلية للعام المالي 2026 ـ 2027 نحو 70 مليون جنيه فوائد تمويلية، مقابل مبلغ 80 مليون جنيه عن العام المالي 2025 ـ 2026.

وبلغ صافي الربح المستهدف خلال العام المالي 2026 ـ 2027 مبلغ 60.8472 مليون جنيه بنسبة 6.1 % من جملة إيرادات النشاط عن تلك الفترة، وذلك مقابل مستهدف مبلغ 60.597 مليون جنيه بنسبة 5.5 % عن العام المالي 2025 ـ 2026.

وفي بند الأجور، بلغت تكلفة الأجور خلال العام المالي 2026 ـ 2027 نحو 105.60 مليون جنيه بنسبة 10.7 % من إيرادات النشاط الجاري، مقابل 933.827 مليون جنيه بنسبة 8.6 % من إيرادات النشاط الجاري خلال العام المالي 2025 ـ 2026.

كما بلغ متوسط أجر العامل بموازنة العام المالي 2026 ـ 2027 نحو 253.14 ألف جنيه، مقابل نحو 191.287 ألف جنيه بموازنة العام المالي 2025 ـ 2026.

وفيما يخص موقف التعاقدات، بلغ رصيد التعاقدات المتاحة للعام المالي 2026 ـ 2027 نحو 25.183 مليار جنيه، تنقسم إلى 7.026 مليار جنيه داخل الجمهورية، و3.745 مليار جنيه بالإمارات العربية المتحدة، و14.412 مليار جنيه بسلطنة عمان.

وبلغ عدد العاملين بالشركة بموازنة العام المالي 2026 ـ 2027 نحو 4208 عامل، مقابل عدد 4879 عامل بموازنة العام المالي 2025 ـ 2026، بنقص مقداره 671 عامل.

وعلى صعيد التوسع الخارجي، حققت الشركة مؤخرًا طفرة نوعية لا سيما في دول الخليج، حيث تمكنت من الفوز بعدد من العقود الاستراتيجية في الإمارات وسلطنة عمان.

ففي دولة الإمارات، فازت الشركة بتاريخ 2024/9/25 بمناقصة مشروع أعمال إمداد المياه إلى كلباء (العميل: شركة أبو ظبي للنقل والتحكم) بقيمة 46.16 مليون درهم (608.9 مليون جنيه مصري) مشروعات جديدة.

وفي سلطنة عمان، فازت الشركة بمشروعات جديدة بقيمة 197.5 مليون ريال عماني، تشمل:

- مشروع إنشاء شبكات توزيع المياه لولاية أزكي بمحافظة الداخلية - م1، بتاريخ 2024/5/2.
- تطوير محطة مضخة آشور وتحسين الشبكة القائمة في صلالة ومرباط وطاقة، بتاريخ 2024/5/27.
- إنشاء خزان ديم الاستراتيجي بمحافظة مسقط، بقيمة 15 مليون ريال عماني، بتاريخ 2024/6/1.
- إنشاء شبكات توزيع المياه لولايات عبري وينقل وضنك في محافظة الظاهرة (الحزمة 2)، بقيمة 118.5 مليون ريال عماني، بتاريخ 2024/8/13.

وتُعد هذه العقود خطوة مهمة تدعم توجهات الشركة نحو توسيع وجودها في الأسواق الخليجية، وتعكس تميزها في تقديم حلول متكاملة في مجالات البنية التحتية والمياه والصرف الصحي.

وفيما يتعلق ببيان العمليات المسندة خلال الفترة من أول يوليو 2025، حتى 30 سبتمبر 2026، فقد شملت الأعمال داخل الجمهورية عددًا من المشروعات.

ففي السويس، تم تنفيذ إعادة تأهيل الطرق الداخلية بمصنع شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية سيمادكو عتاقة السويس لصالح شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية سيمادكو بنظام إسناد بتاريخ 2025 ـ 8 ـ 17 بقيمة 3,136,710 جنيه.

وفي سوهاج، تم تنفيذ محطة تنقية المياه بسوهاج غرب SG WT 01 لصالح الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بسوهاج بنظام مناقصة بتاريخ 2025 ـ 10. 7 بقيمة 258,79,633 جنيه، كما تم تنفيذ توسعات محطة رفع طهطا رقم 6 وتركيب خط طرد جديد لصالح الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بسوهاج بنظام مناقصة بتاريخ 2025 ـ 4 ـ 21 بقيمة 838,114,666 جنيه.

وفي دمياط، تم استكمال رفع كفاءة الطرق والمرافق والمشاتيات بالمرحلة الثانية بمنطقة الشاليهات بمدينة دمياط الجديدة لصالح جهاز تنمية مدينة دمياط الجديدة بنظام مناقصة بتاريخ 2025 .11 ـ 30 بقيمة 79,48,000 جنيه لمدة 15 شهر.

وفي القاهرة 2، تم تطوير وتأهيل المبنى الخاص بمشروع خط إنتاج أبراج كهرباء الضغط العالي بمصنع أبراج نقل الطاقة الكهربائية لصالح شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ولوازمها بنظام مناقصة بتاريخ 2025 12 11 بقيمة 180مليون جنيه لمدة 6 أشهر.

وفي أسوان، تم إنشاء سور وتقوية وتدعيم جسور المساقي لحماية أرض شركة جنوب الوادي للتنمية الكائنة بشبشا من غمرها بمياه الفيضان لصالح شركة جنوب الوادي للتنمية بنظام إسناد بتاريخ 2025 ـ 12 ـ 29 بقيمة 48,6 مليون جنيه لمدة 12 شهرا.

وفي بيت الوطن، تم تنفيذ خط المياه من الخزان الأوسط إلى الشبكة القائمة بالحي الرابع بقطر 500 مم، وخط نقل المياه من الخزان الأوسط إلى الخزان الجنوبي بقطر 360 مم، ضمن أعمال تطوير تخطيط وتصميم وتنسيق الموقع بمدينة حدائق أكتوبر الجديدة لصالح شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير بنظام مناقصة بتاريخ 2025 ـ 12 ـ 30 بقيمة 58 مليون جنيه لمدة 4 شهور.

وفي الإسكندرية، تم تنفيذ مشروع أرينا الساحل الشمالي الأعمال الإعدادية للأسوار الخارجية لصالح شركة الإسكندرية للاستثمارات والتنمية العمرانية بنظام إسناد بتاريخ 2025 ـ 9 ـ 21 بقيمة 4,537,125 جنيه لمدة 5 شهور.

وبلغ الإجمالي الكلي للأعمال المسندة داخل الجمهورية 56,273,835 جنيه و1,463,242,889 جنيه.

اللواء مهندس / محمد مصطفى العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للتشييد والتعمير

قيادات الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي يتفقدون محطة مياه كفر العلو

وخلال الأيام الماضية تمت زيارة تفقدية لمشروع / توسعات محطة مياه الشرب بكفر العلو طاقة إنتاجية ٤٠٠ الف م٣/ يوم بحضور اللواء مهندس أشرف بركات رئيس الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، والمهندس هاني هاشم رئيس الإدارة المركزية للتنفيذ ـ الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، والمهندس خالد عبد الحميد المشرف العام على الإدارة العامة لمشاريع القاهرة الكبرى وبعض مدن القليوبية – الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، ومهندسي الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، وكان في استقبالهم المهندس محب منير سالم العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة المقاولات المصرية «مختار ابراهيم»، ومديري منطقة التنفيذ، للوقوف على ماتم إنجازه تمهيدا للتسليم الابتدائي والتشغيل التجريبي ونالت المحطة الإعجاب من مستوى وجودة العمل.

AlamALmalNews www.facebook.com/AlamALmalNews